



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة
مذكرة تخرج ضمن متطلبات شهادة الماستر
التخصص: محاسبة وجباية
بعنوان:

أثر الضرائب على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة
في الجزائر: دراسة قياسية (1997-2023)

تحت إشراف الأستاذة:

بلمشري بشرى

إعداد الطالبين:

خياد مظلومة

حميدي أكرام

لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة عين تموشنت	الأستاذ قريش محمد
مشرفا	جامعة عين تموشنت	الأستاذة بلمشري بشرى
ممتحنا	جامعة عين تموشنت	الأستاذ عدة خير الدين سليم

السنة الجامعية: 2025/2024



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة
مذكرة تخرج ضمن متطلبات شهادة الماستر
التخصص: محاسبة وجباية
بعنوان:

أثر الضرائب على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة
في الجزائر: دراسة قياسية (1997-2023)

تحت إشراف الأستاذة:

بلمشري بشرى

إعداد الطالبين:

خياد مظلومة

حميدي أكرام

لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة عين تموشنت	الأستاذ قريش محمد
مشرفا	جامعة عين تموشنت	الأستاذة بلمشري بشرى
ممتحنا	جامعة عين تموشنت	الأستاذ عدة خير الدين سليم

﴿السنة الجامعية: 2025/2024﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الشكر والتقدير

اتقدم بخالص مشاعر الاحترام والتقدير، وبجزيل الشكر والعرفان الى الاستاذة الفاضلة " بلمشري بشرى " التي كان لدعمها المعنوي وتوجيهاتها وصبرها اللامحدود بالغ الاثر في انجاز هذا العمل على النحو المرجو، فقد كانت مثالا يحتذى به من التفاني والحرص والكرم العلمي، مما جعلها خير سند وخير موجه، فإن ما اكتبه من سطورٍ وكلمات لا تضاهي بما أكنه لها من شكر وامتنان، وإن هذا العمل ليحمل في طياته بصماتها التي اسهمت في توجيهي نحو الافضل .

كما نتقدم بجزيل الشكر الى كافة اساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية الذين لم يبخلوا علينا بعلمهم طيلة السنوات الماضية، فقد كانوا منارات انارت لنا طريقا نتهدي بها لهم منا سائر الاحترام والتقدير

مظلومة

أكرام

الإهداء

يا من سهرت الليالي، وتحملت شقاء انشغالي، يا من كانت دعواتك سلاحاً، وابتسامتك دوائي،
يا من ملأت دربي بالجمال...

إليك يا أمي، يا نبع الحنان، ومصدر الأمان،
أهديك هذا العمل، بفضل دعائك الغالي، وحنانك المتدفق.

وإلى أبي العزيز،

يا من كان دعمك لي خير زادٍ في كل حال، لك مّي كل الوفاء، والتقدير، والاحترام،
يا رمز النضال، ومصدر الكبرياء.

وإلى عائلتي الحبيبة،

سندي في كل مآلي، أهديكم هذا العمل والجهد حباً، وعرفاناً، وصدقاً من الأعماق.

وأخصّ بهذا خوالي الكرام،

يا أصحاب المواقف والخصال، كنتم دوماً لي سنداً، وفخرًا، واعتزازًا، لا يضاهيه وصفٌ، ولا يُحيط به مقال.

وإلى خالاتي الغاليات،

اللواتي كان وجودهن في حياتي نوراً لأُمالي، احتضنكن في هذا الإهداء،
فلكنّ مّي أصدق الشكر، وأجمل الامتنان، في كل مجال.

أكرام



الإهداء

إلى من غرسوا في قلبي حبّ العلم، وسقوه بدعائهم وتشجيعهم،

إلى أمّي الحبيبة

نبض الروح، ونبع الحنان، ورفيقة الدرب في كل لحظاتي الصعبة،

إلى أبي الغالي

سندي، وقدوتي، ومعلّمي الأوّل، الذي علّمني أن الإصرار يصنع المستحيل،

إلى أخي العزيز

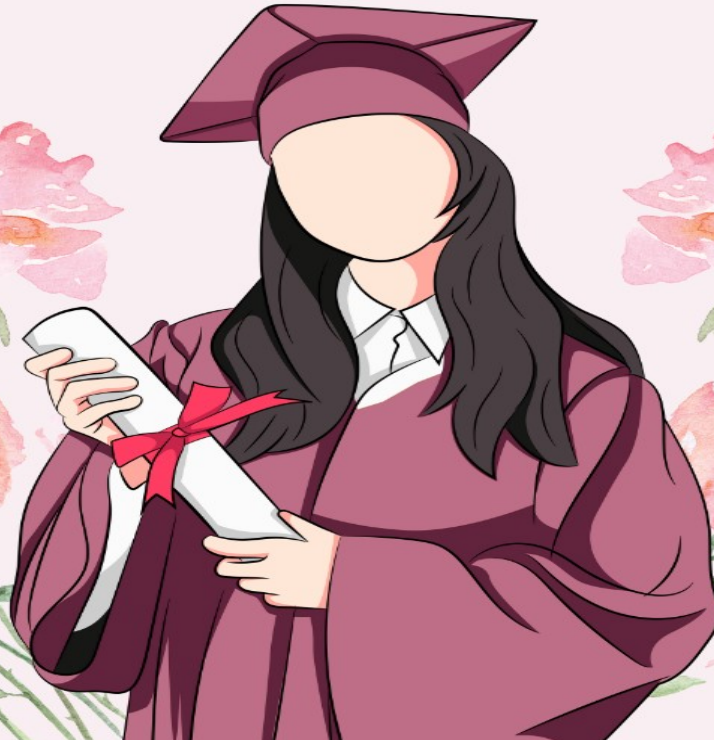
رفيقي وسندي في كل مراحل حياتي،

أهديكم هذا العمل، فخرًا بكم، وامتنانًا لكم،

وكلّ نجاحٍ حقّقته، أنتم الأوّلون أن يُنسب إليكم،

قبل أن يُنسب إليّ...

مظلومة



الفهرس

قائمة المحتويات:

الدعاء

شكر وتقدير

اهداءات

الفهرس العام

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق

الملخص

المقدمة أ-ث

الادبيات النظرية للدراسة ب

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر 3

المطلب الأول: مفهوم وأهمية الاستثمار 3

الفرع الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر 3

1. تعريف الاستثمار 3

2. تعريف لاستثمار الأجنبي 3

الفرع الثاني: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر 5

قائمة المحتويات

6	المطلب الثاني: أشكال ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر
6	الفرع الأول: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر
8	الفرع الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر
9	1- المحددات الاقتصادية
9	2- المحددات السياسية
10	3- المحددات الاجتماعية والثقافية
10	4- محددات الإدارية
10	المطلب الثالث: سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
11	الفرع الأول: التطور التشريعي للاستثمار الأجنبي المباشر
11	الفرع الثاني: ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر:
11	1- الضمانات الاتفاقية
12	2- الانضمام إلى الهيئات الدولية
12	الفرع الثالث: تحسين مناخ الاستثمار
14	المبحث الثاني: عموميات حول الضريبة وأثرها على الاستثمار الأجنبي
14	المطلب الأول: ماهية الضرائب
14	الفرع الأول: تعريف وخصائصها
14	1. تعريف الضريبة
15	2. خصائص الضريبة

قائمة المحتويات

15	الفرع الثاني: أنواع الضرائب وتصنيفاتها
17	المطلب الثاني: تأثير الضرائب على الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)
18	المطلب الثالث: نظام الضرائب في الجزائر
18	الفرع الأول: الإصلاحات الضريبية في الجزائر
19	الفرع الثاني: طبيعة النظام الضريبي في الجزائر
21	المبحث الثالث: عرض الدراسات السابقة
21	المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية
23	المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية
26	المطلب الثالث: الإضافة العلمية
26	1. أوجه التشابه
26	2. أوجه الاختلاف
27	خلاصة
28	الفصل الثاني: الدراسة القياسية
29	تمهيد
30	المبحث الأول: الإطار النظري للدراسة
30	المطلب الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة
30	1. مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر: Forgein Direct Investment
30	2. مؤشر التنافسية الضريبية: Tax competitiveness index

31	3. العبء الضريبي Tax Burden index
32	المطلب الثاني: منهجية الدراسة.....
32	1. التعريف بالانحدار الخطي المتعدد: multiple Regression
33	2. خطوات تحليل الانحدار المتعدد:
33	المبحث الثاني: تحليل البيانات والدراسة القياسية
34	المطلب الأول: تحليل متغيرات الدراسة
34	1. وصف بيانات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر fdi
35	2. تحليل منحني TBI مؤشر العبء الضريبي :
37	3. تحليل منحني TCI مؤشر التنافسية الضريبية
38	المطلب الثاني الدراسة القياسية.....
38	1. تحليل دراسة استقرارية السلاسل الزمنية
40	2. نمذجة العلاقة:
40	3. تقدير النموذج والاختبارات التشخيصية.....
40	1-3 تقدير نموذج الخطاء غير المقيد واختيار فترات الابطاء المثلى لمتغيرات النماذج.....
41	2-3 اختبار منهج الحدود Bounds test
42	3-3- نتائج التقدير النموذج.....
43	4. اختبار النموذج:
43	1-4 الكشف عن جودة النموذج

قائمة المحتويات

44	2-4 اختبار الاستقرارية الهيكلية لمعاملات النموذج
46	المبحث الثالث: نتائج الدراسة
46	المطلب الأول : تحليل ومناقشة نتائج النموذج :
46	1. تحليل نتائج مؤشر العبء الضريبي :
46	2. تحليل نتائج مؤشر التنافسية الضريبية :
47	3. نتائج معامل تصحيح الخطأ:
47	المطلب الثاني : تحديد العلاقة بين الضرائب والاستثمار الاجنبي المباشر
48	1. العلاقة بين مؤشر تنافسية النظام الضريبي والإستثمار الاجنبي المباشر:
48	2. العلاقة بين مؤشر العبئ الضريبي و الاستثمار الأجنبي المباشر:
48	3. العلاقة بين الضرائب و الاستثمار الاجنبي المباشر :
49	الخاتمة
49	قائمة المراجع
49	قائمة الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
20	مقارنة بين الدول فيما يتعلق بضرائب الشركات	الجدول رقم (1-1):
38	نتائج كل من اختبارات جذر الوحدة ADF و PP	جدول رقم (2-1):
41	اختبار فترات الإبطاء المثلثة للنماذج المختارة والمقدرة	جدول رقم (2-2):
41	نتائج اختبار الحدود للنماذج	جدول رقم (2-3):
42	تقدير نموذج تصحيح الخطأ حسب منهجية ARDL بالنسبة لنموذج	جدول رقم (2-4):
44	ملخص نتائج الكشف عن جودة النموذج المقدر	جدول رقم (2-5):

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
8	أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	الشكل رقم (1-1):
16	محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	الشكل رقم (1-2):
34	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	الشكل رقم (2-1):
35	مؤشر العبء الضريبي في الجزائر	الشكل رقم (2-2):
37	مؤشر التنافسية الضريبية في الجزائر	الشكل رقم (2-3):
45	اختبار المجموعة التراكمي المعاودة لكل من البواقى ومربعات البواقى بالنسبة للنموذج	شكل رقم (2-4):

قائمة الملاحق

الصفحة	العنوان	الرقم
8	اختبار فترات الإبطاء المثلثة للنماذج المختارة والمقدرة	الملحق رقم 1
85	نتائج اختبار الحدود للنماذج	الملحق رقم 2
86	نتائج الكشف عن جودة النموذج المقدر	الملحق رقم 3

الملخص

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تحليل وقياس أثر الضرائب على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وذلك من خلال الاعتماد على كل من المنهج الوصفي لتحليل الجانب النظري والمفاهيم المتعلقة بالاستثمار الاجنبي المباشر، بالإضافة الى المنهج التحليلي باستخدام نموذج الانحدار المتعدد ARDL لقياس العلاقة بين المتغيرات، مع معالجة البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews 12 للفترة الممتدة من 1997-2023.

وقد اعتمدت الدراسة على مؤشرين اساسين لقياس أثر الضريبة الا وهما مؤشر العبء الضريبي ومؤشر التنافسية الضريبية بحيث اظهرت النتائج وجود أثر ايجابي ومعنوي لمؤشر التنافسية الضريبية على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر مما يدل على ان كفاءة النظام الضريبي يساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية، وبالمقابل، اظهر مؤشر العبء الضريبي أثرا سلبيا مما يعني أن ارتفاع التكاليف الضريبية يشكل حاجزا قصريا امام تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر؛ الضرائب؛ مؤشر التنافسية الضريبي؛ مؤشر العبء الضريبي.

Abstract:

This study aims to analyze and measure the impact of taxation on Foreign Direct Investment (FDI) inflows in Algeria. It adopts a descriptive approach to examine the theoretical framework and concepts related to FDI, alongside an analytical methodology using the ARDL multiple regression model to assess the relationship between variables. Data were processed using the EViews 12 statistical software over the period from 1997to 2023.

The study relies on two key indicators to measure the tax effect: the **Tax Burden Index** and the **Tax Competitiveness Index**. The results indicate a **positive and significant impact** of the Tax Competitiveness Index on FDI inflows, suggesting that an efficient tax system contributes to attracting foreign investments. Conversely, the Tax Burden Index showed a **negative effect**, implying that higher tax costs represent a significant barrier to FDI inflows.

Keywords: Foreign Direct Investment (FDI); Taxation; Tax Competitiveness Index; Tax Burden Index.

المقدمة

1- تمهيد

شهد العالم في الآونة الاخيرة تغيرات اقتصادية جذرية ومتسارعة شملت مختلف الميادين، من تطور التكنولوجيا الرقمية الى توسع العولمة وتغير انماط الإنتاج والاستهلاك وانماط للتنمية، وقد ساهمت العولمة والتقدم التكنولوجي السريع وتحولات الاسواق والمال في تسريع وثيرة النمو في بعض الدول، بينما طرحت تحديات عراقيل جسيمة في دول اخرى. بحيث تعاني معظم الدول النامية من مشاكل اقتصادية والتي أثرت سلبا على مسارها التنموي، ولعل أبرز هذه المشاكل عدم توفر رؤوس الأموال الخارجية لبعث مختلف مشاريعها التنموية.

لذا كان لازما على هذه البلدان السعي الى ايجاد مصادر خارجية لتمويل خططها التنموية بها، حيث وجدت الدول النامية ان الاستثمار الأجنبي يعد من أهم عناصر التحديث العالمي والتقني وذلك بما يحققه من زيادة في معدلات النمو مع التوازن في الموازنة العامة وميزان المدفوعات، غير ان الاستثمار لم يحدث بمفصل عن المتغيرات المرتبطة به، اذا تأثر عليه مجموعة من المتغيرات التي تعدل من امر استقطابه والمحافظة عليه مطلباً معقداً يحتاج تدابير مستمرة وتخطيطاً محكماً يراعي كافة التغيرات الاقتصادية الحاصلة عليه كما الاستثمار الاجنبي يعتبر وسيلة هامة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الدولة.

و عليه فإن الجزائر وباعتبارها دولة من الدول السائرة في طريق النمو، قد اصبحت ملزمة على مساهمة التطور الحاصل للحاق بركب الحضارة و جعل اقتصادها ملائماً للأوضاع الحالية، وحتى تكون الدولة الجزائرية قدوة عليها ان تتبأ مما قد يؤول اليه اقتصادها في المستقبل من حيث اختيار الاستثمار و اتباع سياسة رشيدة خاصة في المجال الضريبي، باعتبار الضريبة أداة فعالة التأثير في مختلف لوجه النشاط الاقتصادي بصفة عامة، فإن فعاليتها تظهر بشكل واضح عند الحديث عن مناخ الاستثمار، وخاصة الاستثمار الاجنبي المباشر، الذي يعتبر من المحركات الرئيسية النمو في الدول النامية، فكلما كانت السياسة الضريبية سلسلة، مرنة، محفزة كلما ساهمت في استقطاب رؤوس الاموال الاجنبية ودعم المشاريع الاقتصادية الكبرى ونقل التكنولوجيا وتوفير فرص العمل.

إن تعقيد النظام الضريبي وارتفاعه معدلات الضرائب وعدم وضوح قد يكون من ابرز العوائق التي تنفر المستثمرين الاجانب وتؤثر سلبا على تصنيف الدولة كموقع استثماري واعد. ومن هذا المنطلق ابرز اهمية دراسة مدى تأثير الضريبة على الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول النامية مع التركيز على تجربة الدولة الجزائرية كنموذج.

2- إشكالية الدراسة:

ومن هنا يمكننا طرح الاشكالية التالية:

كيف تؤثر الضرائب على الاستثمار الاجنبي المباشر خلال الفترة(1997_2023) في الجزائر

3- الأسئلة الفرعية:

كما يمكن أن تفرع الاشكالية الرئيسية التساؤلات الفرعية التالية :

- هل يوجد أثر للضريبة على الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة احصائية لمؤشر التنافسية الضريبية على الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر ؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة احصائية لمؤشر العبء الضريبي في الجزائر؟

4- فرضيات الدراسة:

- يوجد أثر للضرائب على الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر
- يوجد أثر ايجابي لمؤشر التنافسية الضريبية على الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر.
- يوجد أثر سلبي لمؤشر العبء الضريبي على الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر.

5- دوافع اختيار موضوع البحث:

من أهم دوافع اختيار الموضوع مايلي:

- التطرق لمؤشر التنافسية الضريبية لأول مرة في السياق الجزائري مما يظفي للموضوع طبعاً مميزاً.
- الرغبة الملحة في إزالة الغموض حول موضوع العلاقة بين الضريبة والاستثمار الأجنبي المباشر
- الضريبة والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
- قلة الدراسات التي تناولت موضوع أثر مؤشر العبء الضريبي على الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر.
- الرؤية السلبية للضريبة والرغبة في لفت الانتباه للجانب الإيجابي لها.

6- أهمية البحث:

إضافة للإجابة على اشكالية الموضوع واختبار صحة الفرضيات المقدمة يتطلع بحثنا الى:

- توضيح العلاقة بين الضريبة والاستثمار الأجنبي المباشر
- التطرق لمؤشر اقتصادي جديد (التنافسية الضريبية) مما يساهم في دقة تحليل الظواهر الاقتصادية

- تنمية معارفنا في مجال الضريبة والاستثمار الأجنبي المباشر
- اثرءا الجامعة الجزائرية بمرجع فيما يتعلق باثر مؤشري العبء الضريبي والتنافسية الضريبية على الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

7- اهداف الدراسة:

- **الاهداف النظرية :** محاولة فهم والتعرف على الاستثمار الاجنبي المباشر واهميته في اقتصاد الجزائر تناول جوانب نظرية حول إطار العام للضريبة من خلال تعريفها و ذكر اهدافها وخصائصها الاقتصادية . تقديم قراءة نظرية حول تأثير الضرائب على جذب الإستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر.

- **الاهداف التطبيقية :** قياس مدى تأثير الضرائب على الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر استخلاص توصيات عملية لتحسين مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر.

8- صعوبات الدراسة:

اهم الصعوبات التي واجهتنا في دراستنا نقص بيانات الدقيقة والحديثة المتعلقة بمتغيرات الدراسة واختلاف قيمها باختلاف المصادر حيث ركزنا على بيانات الموقع الرسمي للبنك العالمي من خلال التقارير السنوية التي ينشرها.

9- المنهج المتبع :

بغرض الامتثال لمقتضيات هذه الدراسة اعتمدنا على المنهج الوصفي للإلمام بمختلف الجوانب النظرية للموضوع كما نبين أنه تم اسقاط جزء من الجانب النظري على دراستنا معتمدين على المنهج التحليلي بغرض توضيح وتحليل النتائج. وفي الأخير تم الطرق للدراسة القياسية القائمة على اختبار استقراريه السلاسل الزمنية واختبار العلاقة بين متغيرات الضريبة المتمثلة في مؤشري العبء الضريبي والتنافسية الضريبية والاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (1997-2023)

10- حدود الدراسة:

من أجل الوصول لإجابة على إشكالية الموضوع تم تخصيص اطارين اساسيين الإطار المكاني والإطار الزمني بخصوص الإطار المكاني للدراسة فيخص دولة الجزائر باعتبارها دولة من الدول النامية مستخدمين في ذلك المعلومات المتوقّرة فيما يخص الضرائب والاستثمار الاجنبي المباشر

اما بالنسبة للإطار الزمني يظهر في الفترة الزمنية الممتدة بين 1997 الى غاية 2023 فيما يخص أثر مؤشر العبء

الضريبي ومؤشر التنافسية الضريبية على الاستثمار الاجنبي المباشر

11- هيكل الدراسة:

من اجل تحقيق أهداف الدراسة وامثالها لمتطلبات بحثنا والاجابة على مختلف التساؤلات قمنا بتقسيم بحثنا لفصلين

كمالي:

الفصل الاول الذي قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة مباحث المبحث الأول تناول كل ما يخص الاستثمار الاجنبي المباشر اما الفصل الثاني فقد تناول عموميات حول الضريبة وأثرها على الاستثمار الاجنبي المباشر. بالنسبة للمبحث الثالث يعرض لنا الدراسات السابقة التي تناولت مواضيع مشابه لموضوعنا.

اما الفصل الثاني فقد ظم الدراسة القياسية في محاولة منا لإسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي لمعرفة أثر وعلاقة الضريبة بالاستثمار الاجنبي المباشر خلال فترة الممتدة من 1997 الى غاية 2023.

الادبيات النظرية للدراسة

تمهيد

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر من أحد المواضيع التي اثارت انشغالات العديد من الباحثين الاقتصاديين منذ منتصف عقد الثمانينات من القرن الماضي ، وهذا لأنه يعتبر من أهم وسائل التنمية الاقتصادية التي تلجأ إليها الدول لاسيما النامية منها من أجل تعزيز النمو الاقتصادي ونقل التكنولوجيا وخلق فرص العمل وزيادة التنافسية ، ففضل ما يوفره من حركة رؤوس الأموال الأجنبية ، أصبح عاملاً رئيسياً في إعادة هيكلة الإنتاج العالمي و التجارة الدولية ، في حين أن جذب هذا النوع من الاستثمار الاجنبي المباشر يتأثر بمجموعة من العوامل والمحددات من بينها بيئة الأعمال السياسية و البنية التحتية والاستقرار الاقتصادي والأنظمة الضريبية وتعد هذه الأنظمة الضريبية أحد أهم العوامل تأثيراً بشكل مباشر أو غير مباشر على قرارات المستثمرين الأجانب سواء من حيث حجم الاستثمارات أو وجهتها.

لذلك سنحاول تسليط الضوء على أهم النقاط المتعلقة بهذا الموضوع وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثاني: عموميات حول الضريبة وأثرها على الاستثمار الاجنبي المباشر

المبحث الثالث: عرض الدراسات السابقة

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

إن استثمار الاجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية معقدة الجوانب، وحتى يتسنى لنا معرفة هذه الظاهرة خصصنا هذا المبحث لمفهوم الاستثمار واهميته إضافة الى اشكاله ومحدداته التي تحكم تدفقاته نحو دول معينة مع تسليط الضوء على سياسات التي تعتمدھا الدول لجذب هذا النوع من الاستثمار.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية الاستثمار

الفرع الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

قبل التطرق لمفهوم تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر، لا بد من تعريف الاستثمار

1. تعريف الاستثمار

عرفه الاقتصاديون بأنه " تكوين رأس المال، ويستخدم بهدف تحقيق الربح في الأجل القريب أو البعيد في شكل مباشر أو غير مباشر، بما يشمل انشاء نشاط انتاجي، توسيع طاقة انتاجية قائمة، حيازة ملكية عقارية، إصدار أسهم أو شراؤها من الآخرين"¹

كما ورد في تعريف آخر: " هو التضحية بأموال يمتلكها الفرد أو الأطراف الأخرى في فترة زمنية معينة بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه على القيمة الحالية لأموال المباشرة"²

2. تعريف لاستثمار الأجنبي

يحدث الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) عندما تستثمر شركة بشكل مباشر في مرافق لإنتاج أو تسويق منتج في بلد أجنبي ليس بلد المنشأ.³

¹ بن ساسي شهرزاد، " السياسة الجبائية ودورها في الإستثمار"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم القانونية والإدارية، تخصص قانون إداري، جامعة قاصدي مرياح، ورقة 2013 صفحة 11

² مالاوي مصطفى، " أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي"، مذكرة مقدمة لإستكمال شهادة ماستر أكاديمي في العلوم القانونية، تخصص إقتصاد كمي، جامعة قاصدي مرياح، ورقة 2019 صفحة 15

³ Samuel Kwadwo Frimpong ; and all. Research on Strategies to Attract and Retain Foreign Direct Investment (FDI) in Oil and Gas Industry in Ghana. *European Journal of Business and Management*, 5(18), . (2013);p153.

وانطلاقاً من تعريف الاستثمار والاستثمار الأجنبي، فقد تعددت تعاريف الاستثمار الأجنبي المباشر بتعدد الهيئات والمنظمات الدولية وسيتسنى لنا التطرق لأهمها :

1-2 تعريف صندوق النقد الدولي: يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه " ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي، الذي يعكس حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، ويشار إلى الكيان المقيم باصطلاح المستثمر المباشر، وإلى المؤسسة باصطلاح مؤسسة المستثمر المباشر، وتنطوي المصلحة الدائمة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة¹

2-2 تعريف منظمة (UNCTAD) الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: عرفته على أنه "يمثل علاقة طويلة الأجل ويعكس مصلحة مستديمة ورقابة بواسطة مستثمر في مشروع مقيم في اقتصاد ينتمي لدولة غير دولة المستثمر الأصلي، ويتم القيام بها الأفراد ومنشأة الأعمال"²

3-2 تعريف منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي OCED: عرفت الاستثمار الاجنبي المباشر بأنه " كل شخص طبيعي مؤسسة عمومية أو خاصة، حكومة أو مجموعة من الأشخاص الطبيعيين أو مجموعة من المؤسسات ذات الشخصية المعنوية هي عبارة عن مستثمر أجنبي مباشر إذا كانت لديه مؤسسة للاستثمار ويعني أيضا فرع أو شركة تقوم بنشاط في بلد آخر غير البلد الذي يقيم فيه المستثمر الأجنبي"⁵

4-2 تعريف المشرع الجزائري لاستثمار الاجنبي المباشر: بموجب القانون رقم 16-09 المؤرخ في 03 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار على أنه :اقتناء أصول تدرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، وتوسيع قدرات الإنتاج و /أو إعادة التأهيل"⁶

من خلال التعاريف السابقة لبعض الهيئات والمفكرين الاقتصاديين نستنتج ان الاستثمار الاجنبي المباشر هو عبارة عن حركة رؤوس الأموال من مستثمر مقيم في دولة ما الى دولة اخرى تسمى بدولة المضيف، بهدف تحقيق مصلحة دائمة وعوائد اقتصادية مالية وغير مالية على ان يكون للمستثمر قدرة ملموسة لتأثير على ادارة المشروع من خلال انشاء مؤسسات، او الاستحواذ على حصص مؤثرة او تطويرات مؤسسات قائمة، ينفذ من قبل أفراد او شركات خاصة او مؤسسات عامة او حكومية.

¹ طير عبد الحق ، " محددات جذب الإستثمار الاجنبي المباشر وجدواه في الجزائر " ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، تخصص اقتصاد تطبيقي وإدارة المنظمات ، جامعة قاصدي مرباح ورقة (2018) ص 14

² بن مسعود عطالله ، " محددات الإستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر " مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ، دراسات إقتصادية ، مجلد 1 عدد 24 ص 162

الفرع الثاني: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

تزايدت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم منذ التسعينات من القرن الماضي، وهذا باعتباره أداة مهمّة لتمويل الأولي وهذا لأسباب التالية:¹

- نتيجة لأزمة المديونية في الثمانينات من القرن الماضي وامتناع أو عدم قدرة الدول على تسديد ديونها، الأمر الذي جعل الدول المتقدمة تستثمر في هذه الدول بدلا من منحها القروض.

- حدوث تغيير في النظرة إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها تدخلا في الاقتصاد الوطني، حيث أصبحت الدول تقوم بمختلف الإجراءات والإصلاحات من أجل جذب هذه الاستثمارات.

- زيادة الانفتاح الاقتصادي في العديد من الدول النامية وتبنيها النظام الرأسمالي مما تترتب عليه التخلص من بعض القيود التي كانت تعرقل التدفقات الاستثمار الأجنبي لها.

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر حافزا رئيسيا للنمو الاقتصادي في الدول النامية. وقد جعله قدرته على مواجهة عائقين رئيسيين، وهما نقص الموارد المالية والتكنولوجيا والمهارات، محور اهتمام صانعي السياسات في الدول منخفضة الدخل على وجه الخصوص.²

وقد ازدادت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة للمزايا التي يوفرها، وذلك من خلال:

1- تعد الاستثمارات الأجنبية من المصادر الحيوية لتمويل الدول النامية، إذ توفر تمويلاً خارجياً دون الأعباء المرتبطة بالقروض الخارجية، مما يجعلها خياراً أكثر فاعلية واستدامة

2- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لإتاحة الفرصة لتحقيق درجة كبيرة من السيطرة على تسويق المنتج.

3- زيادة الإنتاج والتوظيف حيث يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر بصورة إيجابية في الإنتاج والتوظيف ونتيجة لضعف الإمكانيات المادية والفنية للدولة المضيفة فهي لا تستغل كثيرا فرص الاستثمار، في حين يمتلك المستثمر الأجنبي جميع المؤهلات المادية والفنية والخبرة في استغلال وتنفيذ المشروعات مما يؤدي إلى خلق مناصب عمل وتحقيق مداخيل جديدة وهذا ما يرفع من الإنتاج خاصة إذا كانت المشاريع الاستثمارية موجهة لإنتاج الذي يعتمد على دالة إنتاج كثيفة العمل.

¹ - عبد المالك نادية، " البيئة المؤسساتية واثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر " ، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي ومالي 2016 صفحة 34

² Marcel, D. T. A. Impact of the Foreign Direct Investment on Economic Growth in the Republic of Benin. *Financial Markets, Institutions & Risks*, 3(2), . (2019) p69

4- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرًا لمعالجة العجز في ميزان المدفوعات خاصة بالنسبة خاصة بالنسبة للدول النامية، إذ يعتبر كمصدر من مصادر العملة.

5- الرفع من القدرة التصديرية بالنسبة للدول المضيفة

6- تحديد البنية الداخلية في الدول المضيفة حيث تسعى الدول الراغبة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تحسين الأوضاع غير المستقرة حيث تتعهد مثلاً بتحقيق الأوضاع السياسية والإدارية الشفافة والمستقرة من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ومساهمة الاستثمار الأجنبي في ذلك قد يتحقق من عدة زوايا نذكر منها:

- يؤدي الاستثمار الأجنبي إلى قيام المنافسة بين الشركات المحلية والأجنبية وهذا ما يدفع الشركات المحلية من تحسن إنتاجها وذلك باكتساب مهارات وتحسين النظم الفنية والإدارية واكتساب التكنولوجيا.

- تنمية المناطق الفقيرة في الدول المضيفة، وخاصة إذا كانت تتميز بعنصر اليد العاملة الرخيصة فإنها ستعتبر كمناطق لتمرکز الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة تلك الموجهة لإنتاج اليد يعتمد على كثافة اليد العاملة.

7- فتح الأسواق العالمية أمام المنتجات المحلية للدولة المضيفة والمساهمة في إيجاد روابط بين البنوك الأجنبية وأسواق المال العالمية والدول المضيفة.

8- ويرى بعض الاقتصاديون أن الاستثمارات الأجنبية لها تأثيرات في خفض أسعار السلع وتحسين جودة المنتجات الوطنية نتيجة لنقل التقنية المتطورة.

المطلب الثاني: أشكال ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر

الفرع الأول: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

تتنوع أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة لاختلاف المرجعية الفكرية للكتاب من جهة وإلى تعدد معايير المعتمدة في تصنيف تلك الاستثمارات من جهة أخرى ، ولذلك يمكن تصنيف الأشكال التالية من الاستثمار الأجنبي المباشر كما يلي:¹

1- تبعا لنوعية أو صفة القائم بعمل الاستثمار: يمكن تمييز بين شكلين من الاستثمار.

¹ - عبد العزيز برنة ، " دور السياسة النقدية في جلب الإستثمار الاجنبي المباشر " ، اطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، تخصص تجارة مالية دولية ، جامعة قاصدي مبراح ورقلة 2022 صفحة 39

- الاستثمار الأجنبي الخاص: وهو الاستثمار الذي يقوم به فرد أو شركة أو هيئة خاصة ذات جنسية أجنبية.
- الاستثمار الأجنبي العام: وهو الاستثمار الذي تقوم به الحكومات الأجنبية أو المؤسسات أو الهيئات التابعة لها أو المؤسسات الدولية والإقليمية.

2- تبعاً للمدة الزمنية: ينقسم الاستثمار الأجنبي إلى شكلين هما:

- الاستثمارات قصيرة الأجل: وهي استثمارات يُحرَّك فيها رأس المال لفترة زمنية لا تتجاوز السنة، وتمثل عادة في الأوراق المالية والكمبيالات وفتح الاعتمادات. وغالبًا ما تسهم هذه الاستثمارات في سد العجز في ميزان المدفوعات للدول المضيفة.

- الاستثمارات طويلة الأجل: وتشمل رؤوس الأموال بين البلدان المختلفة لمدة تزيد عن سنة.

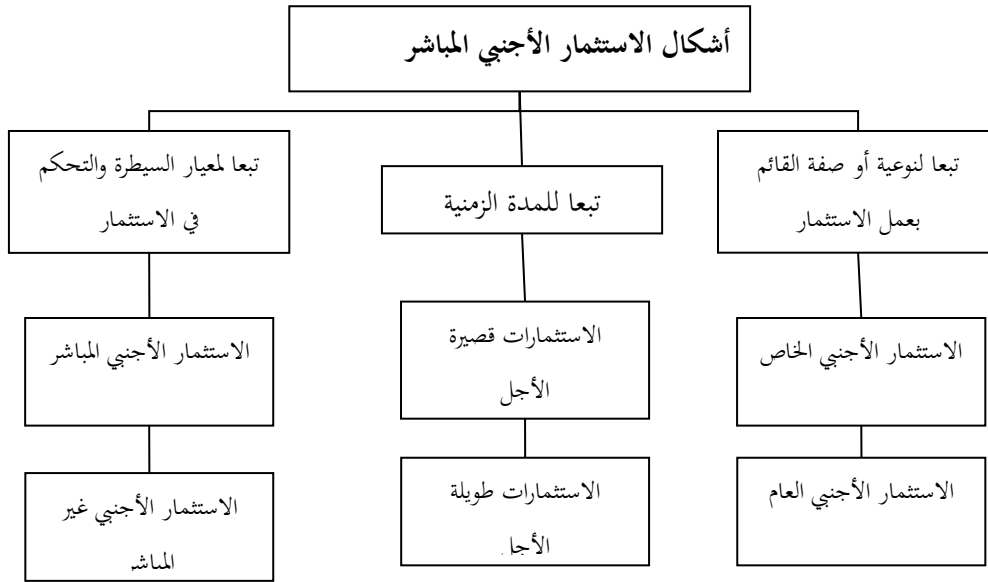
3- تبعاً لمعيار السيطرة والتحكم في الاستثمار: هناك نوعان من الاستثمار الأجنبي هما:

- الاستثمار الأجنبي المباشر: ويعتبر هذا النوع من أكثر أنواع الاستثمار شيوعًا وأهمية في البلدان المتلقية له.
- الاستثمار الأجنبي غير المباشر: (portfolio investment) "يعرف هذا النوع من الاستثمار باسم استثمار الحافطة لارتباطه بشراء الأسهم والسندات أو الاكتتاب فيها ضمن مشروعات قائمة في الدول، بهدف تحقيق نوع من الإشراف أو التأثير غير المباشر. وينقسم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 3 أنواع:

- الاستثمار المشترك: يتمثل في مساهمة طرفين أو أكثر سواء من القطاع العام أو الخاص في تمويل المشروع، إدارته تقديم الخبرة الفنية، براءات الاختراع أو مجموعة من هذه العناصر. وتكون إحدى الجهات المشاركة عادة شركة دولية تتولى إدارة المشروع بالتنسيق مع الشركاء الآخرين وفقًا لاتفاق مشترك.
- الاستثمار المملوك بالكامل للاستثمار الأجنبي: يقصد به امتلاك المستثمر الأجنبي لجميع الأصول استثمارية من طرف الأجانب في البلدان المضيفة ضمن مشروعات إنتاجية أو تسويقية، وتنظم العلاقات بين الشركة الأم والفرع حسب اختصاصات وصلاحيات الفرع، والتفويض الموكل له، ونوع النشاط وذلك وفق اتفاقية مبرمة مع البلد المضيف.
- الاستثمار الأجنبي من قبل شركات متعددة الجنسيات: وهي استثمارات يملك أصولها أو يساهم في رأس مالها أكثر من دولة واحدة، حيث تتمتع بإمكانيات تمويلية وتكنولوجية وتنظيمية عالية، الأمر الذي يمكنها من السيطرة على 80% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى العالم.

ومن خلال ما تطرقنا له يمكننا تلخيص الأشكال في الشكل التالي

الشكل رقم (1-1): أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

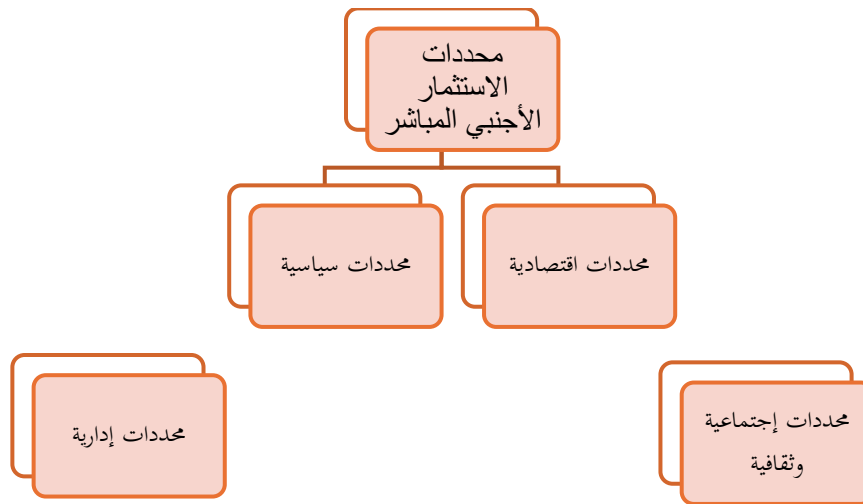


المصدر: بعلول نوفل امينة سلامية ، أثر الضريبة على ارباح الشركات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر " ، مجلة دراسات المعنية ، المحاسبية. و الادارية ، العدد 3 جوان 2015

الفرع الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

إن تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر يتوقف على عدة قرارات وعوامل ناشئة عن المناخ الملائم له في الدول التي يتجه إليها ويشمل هذا المناخ مجمل الأوضاع الاقتصادية، السياسية، الإدارية والاجتماعية والتي يمكن تلخيصها في الشكل التالي:

الشكل رقم (1-2): أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر



مصدر: من إعداد الطالبين باعتماد على: مرهم تومي، محددات الاستثمار الاجنبي ومعوقاته في الجزائر، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، مجلد 5، عدد 2، ديسمبر 2021 ومن خلال هذا الشكل ندرس كل المحددات وفق النقاط التالية:

- 1- **المحددات الاقتصادية:** لا بد من توفر محفزات مختلفة لخلق بيئة اقتصادية سليمة ولا يقتصر الأمر على توفر الموارد الطبيعية والكفاءات والأيدي العاملة، بل يجب توفر عوامل أخرى تتمثل أساساً في:¹
- 1-1 **حجم السوق:** حجم السوق لا يعني مساحته الجغرافياً، بل يتحدد بعوامل أخرى كعدد السكان والدخل الوطني، متوسط دخل الفرد وطبيعة سلعة الاستثمار فالسوق المحدود من حيث هذه المؤشرات لا يشجع على الاستثمار، بينما يمكن أن يساعد حجم السوق الشركات المنتجة لسلع القابلة للمتاجرة بتحقيق اقتصاديات الحجم.
- 2-1 **السياسة الاقتصادية المالية:** وتشمل هذه السياسة توفير التسهيلات الائتمانية والمصرفية اللازمة لمساندة عمليات الإنتاج والتسويق الداخلي والنشاط التجاري وتوافر العملة الأجنبية، من خلال توفر سوق نقدي حر، فتزداد القدرة التنافسية المشاريع بانخفاض سعر الفائدة واستقرار سعر الصرف.
- 3-1 **توفر بيئة اقتصادية متجانسة:** تتحقق هذه البيئة عن طريق تشريعات اقتصادية واضحة وفعالة، تضمن بحرية الحركة والأداء، حتى تمارس الشركات متعددة الجنسيات نشاطها بكفاءة وربحية، فتوفر الحرية والدخول والخروج للبضائع ورأس المال.
- 4-1 **كفاءة العمل والقدرة على اختصاص البطالة:** وهذا يرتبط أساساً بمستوى تأهيل اليد العاملة وكفاءتها الإنتاجية مع صورة تحقيق التكافؤ بين معدلات الاداء والإنجاز، الى جانب خلق فرص عمل جديدة عبر دخول شركات متعددة الجنسيات الى سوق العمل، فلا بد ان يكون الاقتصاد قادراً على خلق مجالات أخرى لاستثمار، ويتطلب ذلك وجود ادارة اقتصادية واعية، ونظام حوافز فعال يراعي طبيعة عمل الشركات متعددة الجنسيات حتى وإن استلزم الأمر تجاوز بعض التقاليد والأعراف المحلية.
- 5-1 **معدل التضخم:** تعد معدلات التضخم المرتفعة دليلاً على الاختلالات في النظام الاقتصادي الكلي، اذ تنعكس سلباً على سياسات التسعير وتكاليف الإنتاج وربحية السوق، ويضعف من تدفق جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر، وتوجهه إلى الاستثمارات قصيرة الأجل كالمضاربة في العقارات. ومن هنا فإن الدول الساعية على استقطاب الاستثمار مطالبة بالحفاظ على معدلات تضخم منخفضة ومستقرة ألا تتجاوز نسبة 3%، وذلك من خلال تعزيز استقلالية السلطات النقدية، وضبط في عجز الموازنة في حدود مقبولة، مع ضرورة التنظيف الفعال بين إجراءات السياستين النقدية والمالي.²
- 2- **المحددات السياسية:** تلعب العوامل السياسية دوراً فعالاً في التأثير على قرار المستثمر الأجنبي، وتأتي في مقدمتها الاستقرار السياسي الذي يتمثل في ضمان الاستثمار الأجنبي المباشر من المخاطر السياسية كالتأميم ونزع الملكية، وقد أثبتت التجربة أن المستثمر الأجنبي لن يخاطر بنقل رأس ماله وخبرته الفنية والتقنية إلى دولة ما إلا إذا تأكد من استقرار الأوضاع السياسية فيها. وقد أثبتت العديد من الدراسات تأثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بمدى توفر الاستقرار السياسي في الدول المضيفة، حيث أكدت دراسة "بازي"، 1963 "Basi" أن الاستقرار السياسي المحدد الأول أو الثاني لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة. يعتبر المحدد الأول أو الثاني لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر³

¹ مريم تومي ، نفس المرجع السابق صفحة 199

² لعلمي فاطمة ، كرومي سعيد ، استثمار الاجنبي المباشر بين عوامل جذب وعوامل طرد ، مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة بشار ، جزائر صفحة 89

3- **المحددات الاجتماعية والثقافية:** المحددات الاجتماعية والثقافية تشير إلى المستوى الفعلي الذي يعكس الخصائص الاجتماعية والثقافية في الدولة المضيفة. وتُعد قدرة الدولة على تهيئة بيئة ملائمة لاندماج المستثمر الأجنبي في هذا السياق من العوامل الأساسية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. فالشركات الأجنبية تُولي اهتمامًا بالغًا بهذه الجوانب عند اتخاذ قرار الاستثمار. يهتم المستثمرون الأجانب بالتعرف على مختلف أبعاد الحياة الاجتماعية والثقافية في الدولة المضيفة، مثل أنماط المعيشة، ونظم التعليم ومستوياته، ومعدلات الأمية، وأنماط الاستهلاك وأذواق المستهلكين إضافة إلى معدلات النمو السكاني من حيث الولادات والوفيات والتوزيع الجغرافي للسكان. كما تشمل اهتماماتهم الوضع الاجتماعي العام، ومعدلات الفقر والبطالة، والعادات والتقاليد السائدة، ومستوى الإعلام، واللغات المستخدمة والتاريخ والدين، وغيرها. ولا يُمكن إغفال أثر بعض الظواهر مثل العصبية، والتمييز العنصري، والنزاعات النقيية والاجتماعية، التي تُشكل عائقًا أمام جذب الاستثمارات. كما أن وجود اختلافات ثقافية كبيرة، أو غياب الانسجام بين الثقافة المحلية وثقافة المستثمر الأجنبي، قد يؤدي إلى نفور المستثمرين من الدولة. بناءً عليه، فإن العوامل الاجتماعية والثقافية تُعد من العناصر المحورية التي تؤثر في جذب وزيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر¹

4- محددات الإدارية:

4-1 **توفير مناخ داري ملائم:** تعد البيروقراطية الإدارية من أبرز العوائق التي تواجه الاقتصاديات القائمة على مبدأ الحرية والديمقراطية، إذ كلما اعتمدت دولة على قواعد الإدارة الإلكترونية الحديثة والرقمية وارتقاع معدل الإنتاج والربح، وبما أن المشاريع الاستثمارية تتميز بالخبرة والتنظيم الإداري العصري، مما يحتم على الدول المضيفة العمل على مواكبة وهذه الأنظمة والتماشي معها لضمان جذب الاستثمار إذ لا بد من تحقيق التوازن بين متطلبات المستثمر والواقع الإداري المحلي

4-2 **البنية التحتية:** وتشمل مجالات حيوية مثل الطاقة والتعليم والطرق والصحة، إذ تساهم البنية التحتية المتطورة في تعزيز عمليات الإنتاج والتوزيع، مما يعزز من جاذبية الدولة على استقطاب الاستثمارات الأجنبية.

4-3 **تشريعات وقوانين البلد المضيف:** تعتبر البيئة القانونية من المحددات الأساسية بالنسبة للمستثمرين وقراراتهم، لذا من الضروري إصلاح وتحديث المنظومة التشريعية وتطويرها بالنص على عدم التمييز بين المستثمرين الأجانب والمحليين مما يكفل حق المستثمر الأجنبي في تحويل أمواله للخارج دون قيود تعسفية²

المطلب الثالث: سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر من الركائز الأساسية التي تحرك التنمية الاقتصادية ولهذا أولت الجزائر خلال الفترة الماضية اهتمامًا متزايدًا لتعزيز جاذبيتها الاستثمارية، بتكريسها لحرية الاستثمار والتحرير من القيود الواردة عليه وتقديم أكبر قدر من الضمانات من أجل جذب الاستثمارات بكل السبل المتوفرة.

¹ نفس مرجع السابق صفحة 87

² طير عبد الحق، مرجع سبق ذكره صفحة 38

تمثلت إستراتيجية الجزائر في استقطاب الاستثمار الاجنبي أساسا في: ¹

الفرع الأول: التطور التشريعي للاستثمار الأجنبي المباشر

يُعد الاستثمار الأجنبي المباشر من المواضيع التي نالت اهتمامًا كبيرًا من قبل المشرع الجزائري، لاسيما في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي التي تبنتها الجزائر عقب صدور دستور 1989. فقد شكّل هذا الدستور نقطة تحول هامة في طبيعة النظام الاقتصادي الجزائري، من خلال الانتقال نحو تبني النظام الليبرالي القائم على حرية المبادرة الاقتصادية ورفع القيود التي كانت تعيق نشاط القطاع الخاص.

وفي هذا السياق، صدر المرسوم التشريعي رقم 12-93 المتعلق بترقية الاستثمار، والذي نصّ صراحة في مادته الثالثة على ضمان حرية الاستثمار، مع التأكيد على ممارستها في إطار ما يحدده القانون.

أدى ضعف النتائج في استقطاب الاستثمار الأجنبي إلى إلغاء المرسوم التشريعي رقم 93-12، وذلك بموجب الأمر رقم 01-03، في خطوة تعكس التوجّه الجاد للدولة نحو تبني الليبرالية الاقتصادية والانفتاح على السوق العالمية. وقد تبع ذلك إصدار الأمر رقم 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار، الذي جاء بإصلاحات جذرية لتعزيز مناخ الاستثمار. كما تم تكريس مبدأ حرية الاستثمار في المادة 43 من دستور 2016، تأكيدًا على هذا التوجّه.

وفي إطار سعيها لجذب المستثمرين الأجانب، حرصت الجزائر على توفير كافة الوسائل والإمكانات التي من شأنها طمأننة المستثمر وتعزيز ثقته. وقد تضمّن قانون الاستثمار الجزائري مجموعة من الحوافز والمزايا والتسهيلات العالية، خاصة في المناطق ذات الأولوية التنموية، بهدف جعل الجزائر وجهة مفضّلة للاستثمارات الأجنبية الطامحة إلى تحقيق أرباح مجزية. وتتميّز التحفيزات الجبائية في الجزائر بكونها:

1. اختيارية: حيث تُترك حرية قبول أو رفض هذه التحفيزات للمستثمر.
2. هادفة: إذ تهدف الدولة من خلالها إلى تنمية المناطق المعزولة وتحفيز القطاعات ذات الأهمية الاستراتيجية.
3. مقنّنة: فهي موجّهة لفئات معيّنة من الخاضعين للضريبة، وتُشترط للاستفادة منها مراعاة مجموعة من المعايير التي يحددها المشرّع، كنوع النشاط، ومكانه، والإطار القانوني والتنظيمي للمستفيد.

الفرع الثاني: ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر:

سعت الجزائر إلى تهيئة بيئة استثمارية جاذبة من خلال تقديم مجموعة من الضمانات القانونية والمؤسسية، من أبرزها:

- 1- الضمانات الاتفاقية: أصبحت الاتفاقيات الدولية والثنائية أداة مهمة لحماية حقوق المستثمر الأجنبي وضمان تدفق رؤوس الأموال، لما توفره من توازن في المصالح بين الدول المستثمرة والدول المستضيفة.

¹ أسيا قاسمي ، نصيرة محاجبية ، تطور سياسات جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، مجلة العربية لأبحاث والدراسات في العلوم الانسانية والاجتماعية ، مجلد 12 عدد 4 أكتوبر 2020 ص 373

2- الانضمام إلى الهيئات الدولية: انضمت الجزائر سنة 1995 إلى كل من:

- المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID)، التابع للبنك الدولي، والذي يُعنى بالفصل في النزاعات الاستثمارية.

- الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)، التي تتيح تغطيات تأمينية ضد المخاطر غير التجارية.

أما على المستوى الإقليمي، فقد انضمت الجزائر إلى عدد من الاتفاقيات الاقتصادية التي تسهّل حركة الاستثمار وتوفير حماية إضافية للمستثمرين الأجانب، منها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في يونيو سنة 1972، في إطار سعيها لجذب رؤوس الأموال العربية وتحفيز انتقالها نحو السوق الجزائرية. وقد أمّلت الضرورات الاقتصادية، خاصة على مستوى العلاقات الاقتصادية الدولية، التوجه نحو إبرام اتفاقيات دولية تتعلق بالاستثمار، لما توفره من ضمانات تعزز ثقة المستثمرين.

وفي هذا الإطار، عملت الجزائر على تقديم ضمانات إدارية تهدف إلى تسهيل تعامل المستثمر الأجنبي مع الجهات الرسمية، وتقليص القيود البيروقراطية التي قد تعيق تنفيذ مشاريعه. وقد تضمّن الأمر 03-01 جملة من النصوص التي توفر هذا النوع من الضمانات، من خلال إنشاء هيئات مخصصة للتكفل بالمستثمر الأجنبي المباشر، وتوفير المرافقة اللازمة له عبر الرد على استفساراته وتيسير الإجراءات الإدارية ضمن الإطار المؤسساتي الخاص بالاستثمار.

أما من حيث الضمانات المالية، فقد أقرت الجزائر بجرية تحويل الأرباح والعوائد الناتجة عن الاستثمار، وهو ما يشكل عنصراً أساسياً في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد تم تكريس هذا الحق في المادة 31 من الأمر 03-01 كما تم التنصيص على تعويض المستثمر عن المخاطر غير التجارية، باعتبارها من قواعد الحماية التي يتمتع بها

وتأكيداً لحرية الاستثمار، نص الأمر 18-06 في مادته الثالثة على أن الاستثمارات تُنجز بكل حرية، مع احترام القوانين والتنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقننة وحماية البيئة، كما تستفيد هذه الاستثمارات قانوناً من مختلف الحماية والضمانات المنصوص عليها.

الفرع الثالث: تحسين مناخ الاستثمار

تطور مفهوم المناخ الاستثماري تدريجياً ليشمل مزيجاً متكاملًا من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، التي تسعى الجهات المعنية من خلالها إلى إبراز مزايا البلد والترويج لفرصه الاستثمارية. فالمستثمرون، سواء المحليون أو الأجانب، لا يقدمون على ضخ استثماراتهم في أي منطقة إلا بعد دراسة دقيقة للظروف العامة التي تشكل بيئة الاستثمار، والتي تُعد بمثابة الأساس الذي يجمع بين مختلف العوامل المساعدة على جذب الاستثمارات وتيسير تدفقها.

يُعدّ الاستقرار السياسي من أبرز العوامل المؤثرة في جذب الاستثمارات، إذ يلعب المناخ السياسي دوراً محورياً في بناء ثقة قطاع الأعمال في الدولة. ويقصد بالاستقرار السياسي توفر الأمن الداخلي بين مختلف فئات المجتمع، إلى جانب استقرار الحدود مع الدول المجاورة، والالتزام بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية. وفي المقابل، فإن غياب هذا الاستقرار غالباً ما يقود إلى

تفشى الفساد السياسي، مما يُضعف مبدأ المنافسة الحرة ويُعيق فرص الاستثمار الناجح. وتشهد العديد من الدول التي تعاني من الحروب والنزاعات حالة من الجمود التنموي والتدهور في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

أما الاستقرار الاقتصادي، فيأتي في المرتبة التالية للاستقرار السياسي، رغم صعوبة الفصل بينهما، ويتمثل في قدرة الدولة على تحقيق التوازنات الكبرى في الاقتصاد، وتهيئة بيئة مناسبة تسهم في نجاح المشروعات الاستثمارية.

ومن جانب آخر، تُعد كفاءة القطاع المالي من المحددات الأساسية لبيئة الاستثمار، نظراً للعلاقة الوثيقة بين هذا القطاع وبين المشاريع الاستثمارية. ويشمل ذلك أداء البنوك والسياسات النقدية التي تشرف عليها الجهات المعنية. فكلما كان القطاع المالي أكثر كفاءة، زادت ثقة المستثمر الأجنبي بقدرة السوق على تمويل مشاريعه وتسهيل تنفيذ معاملاته المالية بسلاسة.

المبحث الثاني: عموميات حول الضريبة وأثرها على الاستثمار الأجنبي

تعد الضريبة من أهم الركائز التي تعتمد عليها الدولة في تحقيق أهدافها وعلى رأسها الهدف التمويلي باعتبارها مصدرا لتغطية نفقات الدولة، ومع تطور الحياة الاقتصادية وتزايد وظائف الدولة توسع نطاق الضريبة حيث أصبحت من العوامل الحيوية التي تحدد بيئة الأعمال في أي دولة وذلك من خلال تأثيرها في تحقيق التنمية الاقتصادية باعتبارها أداة لجلب رؤوس الاموال واستقطاب المستثمرين ، إذ تمثل الحماية ركيزة مزدوجة للتمويل والتحفيز، وتتحوّل في كثير من الأحيان إلى أداة تنافسية لجذب الاستثمارات الأجنبية عبر سياسات الإعفاء والتخفيف. ونظرا للدور الفعال الذي تلعبه الضريبة حاولت الجزائر كغيرها من الدول تطوير سياستها الضريبية من خلال سن مجموعة القوانين التي تلائم وتواكب تدفقات الاستثمارات الأجنبية.

المطلب الأول: ماهية الضرائب

الفرع الأول: تعريف وخصائصها

تعتبر الضريبة ركيزة أساسية في بنية النظام المالي للدولة ليس فقط كونها موردا هام التغطية النفقات العامة وإنما كونها أداة إستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية وكذا مختلف الأهداف المالية، الاقتصادية، الاجتماعية، لذلك سنتطرق في الفرع التالي إلى مفهوم الضريبة وأنواعها.

1. تعريف الضريبة

الضريبة هي عبارة عن فريضة نقدية جبرية دفعها يكون بلا مقابل مباشر ونهائي إلى جانب كونها تمويلية فهي أيضا وسيلة لتحقيق أهداف الدولة الاقتصادية والسياسية و الاجتماعية وهي مورد هام ومساهم في زيادة تحصيل الإيرادات للدولة.¹

كما تعرف أيضاً على أنها عبارة عن اقتطاع نقدي تفرضه الدولة على المكلفين وفقا للقدر الهام طريقة فعالية وبلا مقابل، وذلك لتغطية الأعباء العامة وتحقيق أهداف الدولة المختلفة.²

وعرفها قاسطون جيز الذي يقول إن الضريبة هي الأداء المالي الإجباري الذي يدفعه الملزم بها بصفة نهائية وبدون مقابل لتحقيق تغطية النفقات العمومية.³

¹ درويش إلياس، عزوق سميرة، الإطار المفاهيمي للضريبة والنزاع الضريبي. مجلة الفكر الاقتصادي، المجلد 2، العدد 8، 2020. ص. 229.

² دنيا زاد ججودي، مريم بن هارون، أثر الضرائب على قرار الاستثمار في المؤسسة دراسة لاستقصائية للمؤسسات الإنتاجية لولاية قالملة، مذكرة ماستر، جامعة 8 ماي 1945، قالملة، 2016-2015، ص. 53.

³ فاطمي أمين. الأطر القانونية للتحصيل الجبائي. مذكرة ماستر، تخصص قانون اقتصادي، قسم الحقوق، جامعة الدكتور الطاهر مولاي، سعيدة، السنة الجامعية 2015/2016، ص. 10.

هي مبلغ مالي تتقاضاه الدولة من الأفراد والمؤسسات بهدف تمويل نفقاتها، أي تمويل مختلف القطاعات التي تصرف عليها الدولة، مثل التعليم، والوزارات، ورواتب العاملين، ودعم بعض السلع والقطاعات، أو الإنفاق على البنية التحتية، أو التأمين ضد البطالة، وذلك دون أن يترتب لدافع الضريبة أي حقوق مباشرة مقابل ما يدفعه.

وتوجد أنواع عديدة من الضرائب تختلف من دولة لأخرى، وقد يختلف اسم نفس الضريبة من دولة لأخرى. من بين هذه الضرائب: ضريبة القيمة المضافة، ضريبة الدخل، ضريبة الثروة، وضريبة الأملاك المؤجّرة.¹

الضريبة هي مساهمة نقدية تفرض على المكلفين بها حسب مقدرتهم التساهمية، والتي تقوم السلطة (الدولة) تحصيلها بشكل نهائي ودون مقابل محدد بغرض تحقيق الأهداف المحددة من طرف السلطة العمومية.²

2. خصائص الضريبة

تتسم الضريبة بعدة خصائص أساسية:³

- **اقتطاع نقدي**: تُفرض الضريبة بشكل أساسي في صورة نقدية، وهو ما يتوافق مع طبيعة الاقتصادات المالية الحديثة، خلافاً للأنظمة البدائية التي كانت تعتمد على الضرائب العينية .
- **إلزامية/إجبارية**: تُعد الضريبة تعبيراً عن سيادة الدولة، ويتم تحصيلها بالقوة الجبرية إذا اقتضى الأمر، حيث يُتابع المكلف الذي يرفض أداء واجباته الضريبية لإجباره على تسديد دينه .
- **دفع نهائي**: لا يمكن للمكلف استرداد المبلغ المدفوع، بل يدخل هذا المبلغ إلى إيرادات الدولة بصفة دائمة ونهائية .
- **بدون مقابل مباشر**: لا يتوقع المكلف دافع الضريبة أن تعود عليه منفعة خاصة مباشرة مقابل دفعه، بل تعود المنفعة على المجتمع ككل من خلال الخدمات العامة التي توفرها الدولة لجميع المواطنين .
- **لتحقيق منفعة عامة**: لا تُحصل الضريبة لغرض الإنفاق على شيء معين بذاته، وإنما لمواجهة النفقات العامة التي تخص جميع المواطنين والدولة .

الفرع الثاني: أنواع الضرائب وتصنيفاتها

الضرائب هي أداة أساسية تستخدمها الحكومات لتوليد الإيرادات، وإعادة توزيع الدخل، والتأثير في السلوك الاقتصادي. وتُصنّف الضرائب بوجه عام إلى ضرائب مباشرة وغير مباشرة، لكل منها خصائص وتأثيرات وآثار مميزة على الكفاءة الاقتصادية والعدالة¹. كما يمكن تصنيفها بناءً على عدة معايير، مما يعكس تنوعها وتعدد أهدافها:

¹ غسان محمود مومي، نداء مجّد علي الصوص، دور نظم المعلومات المحاسبية في الحد من التهرب الضريبي في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، المجلد 2 العدد 12، 2021، ص 292

² كماش حسين . دور النظام المحاسبي المالي في تحسين عملية الرقابة الجبائية في الجزائر . جامعة 8 ماي 1945، قالمة. (2024). ص122.

³ بن ناصر فاطمة الزهراء، وبن ناصر إكرام . The Role of Digitization and Artificial Intelligence in Developing the Tax System in Algeria. دراسات في التنمية الاقتصادية، المجلد 12، العدد 1، 2024، ص. 27-28.

1-3 من حيث معيار تحمل العبء الضريبي : تصنف إلى نوعين:²

- **الضرائب المباشرة:** هي تلك التي يتحملها المكلف مباشرة ولا يستطيع نقل عبئها إلى شخص آخر. تتميز بثبات حصيلتها، قلة تكاليف جبايتها، وتحقيقها للعدالة من خلال مراعاة مقدرة المكلفين على الدفع. من أمثلتها ضريبة الدخل الفردية وضرائب الممتلكات.

- **الضرائب غير المباشرة:** على عكس المباشرة، يمكن للمكلف نقل عبئها إلى شخص آخر، حيث تقع في معظم الأحيان على عناصر الاستهلاك أو الخدمات. تتميز بعدم شعور المكلف بعبئها المباشر، وتشكل إيراداً دورياً ومستمراً للخزينة العامة. من أمثلتها ضرائب السلع والخدمات والرسم على القيمة المضافة

حيث أن الضرائب غير المباشرة تفرض على وقائع خاصة أو أعمال متقطعة عرضية، في حين تفرض الضرائب المباشرة على مادة تتميز بالثبات والاستمرار. ومن هنا فإن الضرائب المباشرة تتعلق بالضرائب على الثروة والدخل. والضرائب غير المباشرة ترتبط بالضرائب على الإنفاق والمعاملات. وتتعلق مشكلة هذا المعيار بتقدير مدى استقرار المادة من عدمه، فمثلاً الضريبة على التركات يعتبرها البعض غير مباشرة لأنها مفروضة بمناسبة انتقال الثروة، في حين يعتبرها آخرون ضريبة مباشرة لأنها تفرض على رأس المال.³

2-3 من حيث وعاء الضريبة: وتنقسم إلى:⁴

- **الضريبة الوحيدة:** تُفرض كضريبة موحدة على الدخل المتولد من مختلف المصادر. تتميز بالوضوح وتأخذ في الاعتبار إمكانيات المكلف، لكنها قد تكون ثقيلة العبء وتؤدي إلى التهرب الضريبي.

- **الضرائب المتعددة:** تعني إخضاع الممولين لأنواع مختلفة من الضرائب. تقلل من ظاهرة التهرب الضريبي وتخفف العبء على المكلفين، لكنها قد تؤدي إلى تعقيد النظام الضريبي.

3-3 من حيث الواقعة المنشئة للضريبة: تشمل:

- **الضرائب على رأس المال:** يعرف رأس المال بأنه جميع الأصول الحقيقية (عقارات ومباني) أو المالية (الأسهم والسندات) أو المادية (سلع، مخزون، مواد أولية، تحف فنية ومجوهرات) أو المعنوية (شهرة، ملكية فكرية) التي يمتلكها الشخص في خلال فترة زمنية معينة، والقابلة للتقدير بالنقود، سواء كانت تعود على المكلف بدخل أم لا. ولتحديد الضريبة على رأس المال يجب جرد وتقييم أصول وخصوم المكلف بالضريبة.⁵

¹ Kopsidas & Maska, *An examination of direct and indirect taxation in OECD countries and the case of Greece*, Edelweiss Applied Science and Technology, Vol. 8 No. 6, 2024, p. 1530.

² صالح، فتيحة. (2018). النظام الضريبي الجزائري بين النصوص القانونية والواقع التطبيقي. مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 8، العدد 2، ص. 533

³ لوانسة فوزي. فلسفة النظام الضريبي وهيكله في الجزائر - تصميم نظام التكامل الاقتصادي الإقليمي. مجلة مفاهيم الدراسات الإنسانية والبحوثية، العدد 5، 2019، ص. 174.

⁴ فروم محمد الصالح. محاضرات في مقياس قانون الضرائب المباشرة، محاضرات مقدمة إلى طلبة السنة الأولى ماستر تخصص: إدارة مالية، محاسبة وتدقيق ومحاسبة وجباية معقدة، جامعة سكيكدة، 2021-2022، ص. 4.

⁵ فروم محمد الصالح، مرجع سابق، ص. 7.

- **الضرائب على الدخل** (عند تحقيق دخل معين): تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى ضريبة الدخل وتفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة. وتكون سنوية أي أنها تفرض على المداخيل التي يتحصل عليها المكلف نهاية كل سنة مالية، وتفرض على مجموع المداخيل المختلفة.¹
- ، والضرائب على الاستهلاك (عند شراء السلع أو الخدمات).
- 3-4 من حيث المادة الخاضعة للضريبة:** تشمل الضرائب على الأشخاص (تُدفع من أشخاص مقيمين في إقليم معين) والضرائب على الأموال (تُفرض على ما يملكه الشخص).

المطلب الثاني: تأثير الضرائب على الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)

يعد معدل الضرائب في أي بلد من العوامل الأساسية التي ينظر إليها المستثمرون الأجانب عند اتخاذ قراراتهم حول مكان توجيه استثماراتهم. فالشركات، وخاصة متعددة الجنسيات، لا تقدم على استثمار أموالها في أي دولة قبل مقارنة العوائد المتوقعة بعد خصم الضرائب في عدة وجهات محتملة. وفي حال تكون الضرائب مرتفعة، فإن ذلك قد يقلل من جاذبية البلد، لأن العائد الصافي للاستثمار يصبح أقل، مما يدفع المستثمر للتفكير في وجهات أخرى.

ولهذا تعتبر الضرائب المنخفضة أو الحوافز الضريبية كالإعفاءات المؤقتة أو التخفيضات على الضرائب أدوات فعالة لتحفيز الاستثمار الأجنبي. فكلما كان معدل العائد بعد الضريبة أعلى، زادت جاذبية البيئة الاستثمارية. لكن تجدر الإشارة إلى أن الضرائب ليست العامل الوحيد، فالمستثمر يهتم أيضا بعوامل أخرى مثل الاستقرار السياسي، وجودة البنية التحتية، والشفافية القانونية. ويبقى النظام الضريبي نقطة انطلاق مهمة في تقييم أي فرصة استثمارية جديدة.

تشير الكثير من الدراسات إلى أن الضرائب يمكن أن تؤثر على قرارات المستثمرين الأجانب، لكن ليست العامل الوحيد في ذلك. في دراسة قام بها Erokhin (2023) توصل إلى أن ارتفاع معدلات الضرائب قد يجعل المستثمرين متخوفون في الاستثمار بشكل مباشر، رغم ذلك لا يتخلون عن فكرة الاستثمار كليا، فقد يختارون طرق أخرى لتنفيذ استثماراتهم. هذا يعني أن الضرائب قد تعيد توجيه الاستثمارات، لا أن تمنعها بالضرورة.²

أيضا توصل Appiah-Kubi (2021) إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتجاوب بشكل واضح مع انخفاض ضريبة دخل الشركات، كما تتركز بشكل أكبر في الدول التي تقدم إعفاءات ضريبية طويلة المدى أو تفرض ضرائب اقتطاع مبسطة. إلا أن بعض التنازلات الضريبية لا تؤدي دائما إلى زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية، ما يشير إلى أن الحوافز الضريبية وحدها قد لا تكون كافية لجذب المستثمرين.³

¹ برشي عبر الكرم. هيكل النظام الضريبي الجزائري في ظل الإصلاحات الضريبية. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 1، (2012)، ص 277-278.

² Erokhin, V. *Tax effects on foreign direct investment—just a rerouting*. The World Economy, 46(9), 2803-2825(2023).

³ Appiah-Kubi, H., Koomson, I., Asare, A. D., & Opoku, E. E. O. Impact of tax incentives on foreign direct investment: Evidence from Africa. *Sustainability*, 13(15), 8430. (2021).

ويرى (2002) Fletcher أن الضرائب ليست دائماً من أولويات المستثمرين، حيث تُظهر استطلاعات الرأي أن البيئة الاقتصادية والمؤسسية في الدولة غالباً ما تكون أكثر أهمية من النظام الضريبي نفسه. ففي إحدى الدراسات التي شملت 75 شركة من كبرى الشركات العالمية، أشارت فقط أربع شركات إلى أن الضرائب كانت العامل الأكثر تأثيراً في اتخاذ قرار الاستثمار¹.

المطلب الثالث: نظام الضرائب في الجزائر

الفرع الأول: الإصلاحات الضريبية في الجزائر

يعرف الإصلاح الضريبي بأنه إدخال الدولة سلسلة من التغييرات على النظام الضريبي بهدف تحسين الكفاءة المالية وتغطية النفقات العامة. ويمكن تحقيق ذلك إما بفرض ضرائب جديدة أو بإلغاء الضرائب الحالية التي لا تتوافق مع الظروف الاقتصادية أو ذات العائد المنخفض.²

تسعى جميع الدول، سواء المتقدمة أو النامية، إلى صياغة سياساتها الضريبية بما يتناسب مع تقلبات أنظمتها الاقتصادية. لذا، تُعدّ الضرائب فرعاً من فروع المالية العامة، يدرس نظرية الضرائب والرسوم وغيرها من الاستقطاعات من حيث تعريفاتها ومكوناتها وخصائصها وتصنيفاتها وأطرها التنظيمية. وقد لُحِص كل ذلك في قانون يُعرف باسم "قانون الضرائب".

شهد قانون الضرائب في الجزائر إصلاحاتٍ وتدابير عديدة تهدف إلى تحسين تحصيل الضرائب من جهة، وحماية القدرة الشرائية للمكلفين من جهة أخرى. لقد أدرج النظام الضريبي الجزائري إصلاحات تقوم على أساس عقلنة الأداء الاقتصادي وتحرير المؤسسة بإخضاعها لمنطق السوق الحر، فقد شهد النظام الضريبي عدة تعديلات منذ الاستقلال، خاصة في سنة 1992 حيث ظهرت معطيات جديدة على المستوى الدولي، وكذلك على المستوى الوطني من خلال توجه الاقتصاد الوطني من اقتصاد مخطط مركزياً نحو اقتصاد السوق. ليكون نقطة تحول تفصل بين النظام القديم والنظام الجديد، هذا النظام الجديد يتطلب إجراء تغييرات للأفضل وبطريقة مستمرة، وبالتالي العمل على إغلاق الثغرات في النظام الضريبي السابق، وأيضاً زيادة الربحية وكفاءتها³. ولا تزال هذه الإصلاحات مستمرة حتى يومنا هذا. ولمواكبة التغييرات في النظام الاقتصادي، تسعى الجزائر

¹ Fletcher, K. Tax incentives in Cambodia, Lao P.D.R. and Vietnam. IMF Conference Paper(2002).. Retrieved from <https://www.imf.org/external/np/res/seminars/2002/cambodia/pdf/fletch.pdf>

² Benkedidah Soufyane. The role of fiscal reforms and measures in enhancing tax revenue in Algeria. International Journal of Economic Perspectives, (2025). 556–570. P560.

³ ناصر مراد . تقييم فعالية الإصلاح الضريبي في الجزائر. مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد7، العدد2، (2003). 187–222، ص187.

إلى تطبيق إصلاحات تُفضي إلى أداء ضريبي أمثل، يعكس كفاءة نظامها الضريبي ورغبتها في تحقيق الأهداف المنشودة من استخدام الضرائب كأداة لإعادة توزيع الثروة، والتنظيم الاقتصادي، وآلية لأساليب تحصيل الموارد المختلفة.¹

الفرع الثاني: طبيعة النظام الضريبي في الجزائر

تخضع الشركات في الجزائر لنظام ضريبي متنوع يراعي طبيعة نشاطها وحجم استثماراتها، ويهدف في الوقت نفسه إلى دعم الاقتصاد الوطني وتشجيع الاستثمار. أبرز هذه الضرائب هي ضريبة أرباح الشركات بنسبة عامة تبلغ **19%**، لكن يمكن تخفيضها إلى **10%** إذا أعادت الشركة استثمار أرباحها في مشاريع صناعية داخل البلاد. وتشمل هذه الضريبة الشركات الأجنبية أيضا التي تمارس نشاطاً تجارياً في الجزائر حتى وإن لم تملك فرعاً دائماً فيها.

كما تفرض ضرائب على أرباح رأس المال بنفس معدل ضريبة الشركات، لكن الدولة تمنح تخفيضات إذا احتفظت الشركة بالأصل لمدة طويلة، أو أعادت استثمار تلك الأرباح في مشروع جديد. وتشجع الشركات الناشئة وحاضنات الأعمال على الابتكار، إذ يسمح لها بخصم **30%** من أرباحها التي أنفقتها على البحث والتطوير. وبالنسبة للنفقات تسمح بخصم الكثير من المصاريف الضرورية مثل الإيجار، الأجور، فواتير المعدات، التأمين، وحتى نفقات الإهلاك، بشرط أن تكون موثقة ومسجلة. بالمقابل، لا يسمح بخصم مصاريف مثل الغرامات والهدايا الشخصية أو الترفيه غير المرتبط بالعمل. من أجل تحفيز الاستثمار توفر الدولة إعفاءات ضريبية جزئية أو كاملة للشركات التي تستثمر في مشاريع جديدة. وتشمل هذه الإعفاءات ضريبة الشركات، ضريبة القيمة المضافة، أو حتى رسوم النشاط المهني.

ورغم هذه الحوافز، إلا أن الشركات في الجزائر تواجه عبئاً إدارياً وضريبياً ليس بالهين، حيث تشير الأرقام إلى أنها تدفع حوالي **27 دفعة ضريبية سنوية**، وتحتاج إلى **265 ساعة سنوية** للامتثال لمتطلبات الضرائب. كما يبلغ متوسط ما تدفعه الشركة من ضرائب **66% من أرباحها**، وهو رقم مرتفع مقارنة بدول أخرى مثل الولايات المتحدة أو ألمانيا²، كما هو ملاحظ في الجدول التالي:

¹ Hayoula imane, abdat mourad. Evaluation of the Algerian tax system performance after tax reforms. Management and Economics Research Journal , (2)5, (2023). P2.

² Lloyds Bank Tax rates in Algeria. International Trade Portal 2025/04/28 تم الاطلاع عليه في: <https://www.lloydsbanktrade.com/en/market-potential/algeria/taxes>

الجدول (1-1): مقارنة بين الدول فيما يتعلق بضرائب الشركات

الجزائر	ألمانيا	الولايات المتحدة	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	
27	20.8	10.6	9	عدد دفعات الضرائب سنويًا
265	204	175	218	الوقت المستغرق للإجراءات الإدارية (بالساعات)
66.1	32.1	36.6	48.8	إجمالي حصة الضرائب (% من الربح)

المصدر: International Trade Portal، نفس المرجع السابق

من خلال البيانات الواردة في هذا الجدول يمكن القول أن النظام الضريبي الجزائري يتسم بالتعقيد وارتفاع العبء المالي والإداري على الشركات، وهذا يؤثر سلبا على جاذبية مناخ الأعمال في البلاد. وتؤكد هذه الأرقام الحاجة الملحة إلى إصلاحات شاملة لتبسيط الإجراءات الضريبية، وتقليل عدد الدفعات، وتخفيف العبء على الأرباح من أجل تعزيز الاستثمارات المحلية والأجنبية.

المبحث الثالث: عرض الدراسات السابقة

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية

1. دراسة نعيجي عبد الكريم؛ بن عمارة منصور مقال بعنوان «إثر الإمتيازات الجبائية في تحفيز الإستثمار الأجنبي المباشر» (2016)

هدفت هذه الدراسة الى معرفة أثر الامتيازات الجبائية على استقبال الاستثمار الأجنبي المباشر، التحقيق اهداف الدراسة، تم اسقاطها على نجمع فرتيال -عنابة- الذي يتمتع بمزايا جبائية، وتأثير هذه الامتيازات على ارباحه واداءه المالي وقرارات الشريك بالأغلبية (المستثمر الأجنبي المباشر) .

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفية في الجانب النظري إضافة الى استخدام المنهج التحليلي في تحليل النسب المالية وهذا من اجل اختبار فرضية الدراسة.

واشارت اهم نتائج هذه الدراسة ان الإمتيازات الجبائية هي اهم وسيلة لتشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر وهذا يتجلى في رفع الاداء المالي وتحقيق ارباح سنوية معتبرة جدا في مجمع فرتيال الا أنه هناك عوامل اخرى تحول دون تحقيق امتيازات الجبائية اهدافها مثل البيروقراطية والمحسوبية وتفشي الفساد . الخ

واهم ما اوصلت به الدراسة أنه اذا كان لا بد من توفير مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر الملائم يتمثل بالدرجة الاولى في منح الإمتيازات الجبائية فإنه بشكل ايضا توفير الجو الملائم من خلال محاربة البيروقراطية والفساد والعراقيل الأخرى التي تقف في استقبال الإستثمار الأجنبي المباشر الذي يساهم بدوره في تحقيق النمو و التنمية الإقتصادية

2. دراسة عبد المالك نادية، مذكرة بعنوان «البيئة المؤسسية وأثرها على الإستثمار الأجنبي المباشر» (2016)

تهدف هذه الدراسة الى محاولة تحليل أثر البيئة المؤسسية على الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في الفترة الممتدة من (1996-2014) اذا تشمل معطيات الدراسة التطبيقية عاى مؤشرات الحكم الاسد المتمثلة في : فعالية الحكومة GE، الاستقرار السياسي وغياب العنف PSVA، نوعية التنظيم RQ...، والتي تمثل الجودة المؤسسية السياسية و مؤشرات الحرية الإقتصادية المقدمة من طرف منظمة Heritage والتي العكس الجودة المؤسسية الإقتصادية ، وذلك بإستخدام اختبار التأمل المترمن ل Engle-Granger حيث تبين ان لبعض المتغيرات المؤسسية أثرا معنويا معتبرا على جذب التدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر . فتبين ان : الحرية المالية وحقوق الملكية و الحرية من الفساد لهذا أثر سلبي على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في حين ان الحرية الجبائية و التجارية والأستقرار السياسي وغياب العنف ، كان لها أثرا ايجابيا على جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة الى الجزائر على المدى الطويل

3. دراسة عبد الحق طير؛ اطروحة دكتوراه بعنوان «محددات جذب الإستثمار الأجنبي المباشر وجدواه في الجزائر» (2018)

حاولت هذه الدراسة قياس محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وجدواه في الجزائر مقارنة بعض تجارب الدول العربية (السعودية، الإمارات، مصر والمغرب) خلال الفترة (1995-2015)، من خلال نموذج قياسي للمحددات يشمل أهم المتغيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية (12 متغير) ذات التأثير المباشر على سلوك المستثمر الأجنبي، وتم تقديره باستخدام البرنامج الإحصائي ونموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة $ARDL$ وبناء على نتائج تقديره تبين أن الموارد الطبيعية، الاحتياطات الدولية والائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص أهم المحددات الجاذبة في الجزائر، وفي دول المقارنة العربية كانت المتغيرات الأقوى تأثيراً، في السعودية متغير الانفتاح الاقتصادي، في الإمارات البنية التحتية والإطار القانوني والإداري، في مصر النمو الاقتصادي أما في المغرب فقد كان لاستقرار السياسي ومن خلال النموذج القياسي لجدوى الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الدراسة، و الذي تم تقديره باستخدام البرنامج الإحصائي $Eviews9$ وطريقي المربعات الصغرى OLS والمربعات الصغرى المعدلة بالكامل $FMOLS$ تبين أن له آثار إيجابية في الجزائر من خلال زيادة حجم الصادرات، التقليل من حجم الواردات، تحفيز الاستثمار المحلي و تخفيض من معدل البطالة، أما في دول المقارنة العربية، فقد تمثلت آثاره الإيجابية في زيادة حجم الصادرات وتحفيز الاستثمار المحلي في السعودية، زيادة الناتج المحلي الإجمالي والتقليل من حجم الواردات في الإمارات، زيادة الناتج المحلي الإجمالي وزيادة حجم الصادرات في مصر، أما في المغرب فقد كانت في التقليل من حجم الواردات وتحفيز الاستثمار

4. دراسة تمار امين، مقال بعنوان «اثر الضريبة ارباح الشركات على الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر الفترة 1992-2017، بإستعمال منهجية الإنحدار الذاتي ذو الإبطاء الموزع غير الخيط (2019):

يهدف البحث بدراسة أثر الضريبة على ارباح الشركات على الإستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1992-2017)، وذلك بالإعتماد على منهج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة غير الخطي $NARDAL$ الحديث الذي طوره shin et al. 2014 حيث يسمح هذا النوع من النماذج بدراسة علاقات التكاثر غير الخطية والمتماثلة بين المتغيرات ، وتوصلت الدراسة الى عدم معنوية معلمة الضريبة على ارباح الشركات بالتغيرات الموجبة والسالبة مع تدفق الإستثمار الاجنبي المباشر في الأجل الطويل ، اما عند تقديري نموذج الصحيح الخطأ ، خلصنا الى ان الإستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر يستجيب بنسبة ضئيلة و عكسية الى منعومة التغيرات الضريبة على ارباح الشركات سواء تعلق الأمر بتغيراتها السلبية او الموجبة . و هو ما يتوافق مع ما جاء في اغلب الدراسات السابقة حيث ان ارتفاع الضريبة على ارباح الشركات قد تشكل عائق لكن ليس بالكبير على قرارات المستثمرين و العكس في حالة انخفاضها فقد لا تمثل حافزا عامل لجذب رؤوس الأموال من الخارج.

5. دراسة فيصل شياد مقال بعنوان «أثر الضرائب على النمو الإقتصادي والإستثمار في الدول العربية (2022)»: تبحث هذه الدراسة الحالية في تأثير الضرائب على النمو الإقتصادي في الدول العربية من عام (2018-2010) واجرت الدراسة العديد من الاختبارات الأولية الوصفية، واختبارات الإستقرارية من الجيل الأول والثاني والتكامل المشترك، ثم استخدم اختبار وسط المجموعة والمجموعة المدجة وتحديد اي النماذج افضل بإستخدام اختبار Hausman، اشارت النتائج الى ان الضرائب مرتبطة بشكل سلبي بالنمو الإقتصادي في عينة الدراسة، لذلك فإن مستويات الضرائب الضعيف مواتية أكثر للنمو الإقتصادي كما يدعمها التأثير الإقتصادي النظرية ابن خلدون على الضرائب والتي تبقى التأثير الإيجابي لإنخفاض معدل الضريبة على العمل والنتائج والاداء الإقتصادي. وبإستخدام تفكير طريقة العموم المهمة تم التوصل الى وجود أثر عكسي للضرائب غير المباشرة على اجمالي تكوين رأس المال

المطلب الثاني : الدراسات الأجنبية

1. دراسة Michele Nascimento مقال بعنوان *The Influence of Taxes on Foreign Direct Investment Systematic Literature Review and Bibliometric Analysis* ، 2020:

يقترح هذا البحث مراجعة منهجية وتحليلاً بليومترياً لأدبيات التمويل المؤسسي المتعلقة بالضرائب والاستثمار متعدد الجنسيات، نظرًا لأن تعقيد التشريعات والضرائب يشكل تحديًا للباحثين الذين يسعون إلى فهم تأثيرها على قرارات التمويل المؤسسي. يعرض المقال الأوراق البحثية الأكثر صلة حول تأثير الضرائب على هيكل رأس المال المؤسسي، ويصنف ويقنن الخصائص المختلفة لهذه المقالات، ويصف نقاط القوة والضعف في الدراسات، ويقدم جدول أعمال وإطارًا بحثيًا لمعالجة الفجوات الرئيسية في المعرفة الحالية حول هذا الموضوع. يصنف البحث 41 مقالة مختارة تم الاستشهاد بها في قاعدة بيانات Science. تتم مراجعة الأوراق وتحديد المساهمات الرئيسية لها، وتشير النتائج إلى أن الضريبة تُعد عاملاً محددًا للشركات متعددة الجنسيات. ومع ذلك، فإن تعقيد التشريعات ينطوي على مشاكل في التقدير ونتائج هذه الدراسات. من بين فجوات المعرفة التي تم تحديدها، فإنها تبرز مشاكل التقدير في النماذج، وذلك بسبب صعوبة حساب المؤشرات الضريبية. تقدم الأوراق البحثية نتائج متناقضة لنفس قواعد البيانات ومشاكل البحث، وذلك اعتمادًا على كيفية تعديل المتغير المستقل المتعلق بالضرائب.

سُساهم الدراسة بشكل إيجابي في فهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والمنظمات العالمية، والشركات متعددة الجنسيات، والمستثمرين.

2. دراسة *Adekunle, Oludayo Elijah* مقال بعنوان *The Short and Long Run Determinants of Foreign Direct Investment in Nigeria* ، 2020:

نتيجة للفجوة التي تم مناقشتها في هذه الدراسة فقد تم التحقيق في المحددات قصيرة وطويلة الأجل للاستثمار الأجنبي المباشر وتأثيرها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في نيجيريا خلال الفترة من 1986 إلى 2018. تم تحليل

البيانات باستخدام اختبار وحدة الجذر Philip Perron وAugmented Dickey-Fuller، واختبار الانحدار الذاتي الموزع المتباطئ ((Autoregressive Distributed Lag)، وتقنيات السببية الزوجية لجرانجر (Pairwise Granger Causality) تم تقديم دليل على وجود علاقة توازن ديناميكي طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته. كشفت معاملات الأجلين القصير والطويل أن الإنفاق الحكومي الرأسمالي والتضخم يعيقان تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الأجلين القصير والطويل، في حين أن سعر الصرف يمثل عائقاً لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على المدى الطويل. ومع ذلك، فقد وُجد أن الناتج المحلي الإجمالي والانفتاح التجاري يحفزان تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على المدى القصير والطويل. أظهرت السببية الزوجية أن الإنفاق الحكومي الرأسمالي، وسعر الصرف، والانفتاح التجاري لها سببية مستقلة مع الاستثمار الأجنبي المباشر، بينما الناتج المحلي الإجمالي والتضخم لهما سببية أحادية الاتجاه مع الاستثمار الأجنبي المباشر. بالتالي، يجب على الحكومة تخصيص المزيد من الأموال لتوفير بيئة واستثمار محفزين من أجل تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر في نيجيريا. أضافت هذه الدراسة قيمة إلى الدراسات السابقة من خلال تقدير المحددات قصيرة وطويلة الأجل للاستثمار الأجنبي المباشر باستخدام تقنيات أكثر ديناميكية وقوة مثل نموذج الانحدار الذاتي الموزع المتباطئ الذي طوره بيزيران وشين (1999).

3. دراسة *Baier, Fabian J*، مقال بعنوان *Foreign Direct Investment and Tax: OECD Gravity Modelling in a World with International Financial Institutions: 2020*

في هذه الورقة، يتم تقييم وتجميع بيانات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الثنائي لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) من عام 1985 إلى 2017 لإنشاء مجموعة بيانات جديدة تهدف إلى توضيح الدور المثير للجدل (في الأدبيات) لمستويات الضرائب على الشركات في قرارات الشركات بشأن ما إذا كانت ستقوم بالاستثمار وأين. وخلال بحثنا، نجد الحاجة إلى التحكم في التفاعل مع المؤسسات المالية الدولية: مثل العضوية في بنك التسويات الدولية ((BIS)، البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية ((EBRD)، بنك التنمية الآسيوي ((ADB)، والوكالة متعددة الأطراف لضمان الاستثمار (MIGA). وتقدم التحليلات الكمية عبر نماذج الجاذبية أولاً نتائج تتماشى مع الدراسات السابقة، وثانياً توسع المعرفة حول الاستثمار الأجنبي المباشر والضرائب من خلال تقديم نتائج جديدة ذات صلة بصانعي السياسات في سياق العولمة والمؤسسات الدولية. ويُظهر البحث أن انخفاض معدلات ضرائب الشركات يؤدي إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، لكن التأثير أقل من المتوقع؛ وإذا تم اختيار الانحراف عن التعاون الدولي كاستراتيجية وطنية (أي الأحادية)، فإن معدل الضريبة يزداد أهمية. من ناحية أخرى، تؤدي الأحادية إلى آثار متعددة تُقلل من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث من المحتمل أن ينخفض الانفتاح التجاري، وتنخفض التكاليف البديلة للدول الأخرى للانحراف، وبالتالي من المرجح أن تنخفض الفروقات الضريبية الثنائية أيضاً؛ وهو ما سيقبل بدوره من تأثير انخفاض مستويات الضرائب. توجد أدلة على ظاهرة تطبيق معدلات ضرائب منخفضة على الشركات بهدف إبقاء الشركات المحلية داخل الدولة وتقليل حوافزها...

4. دراسة Thornton Matheson; and all ورقة بعنوان **The Impact of the Tax Cuts and Jobs Act on Foreign Investment in the United States****2019**

قام قانون التخفيضات الضريبية وفرص العمل لعام 2017 (TCJA) بتخفيض حاد في معدلات ضرائب دخل الشركات الفعلية على الاستثمارات الممولة بالأسهم في الولايات المتحدة. تبحث هذه الورقة في تأثير الإصلاح على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الولايات المتحدة (FDI)، والاستثمار في الممتلكات والآلات والمعدات (PPE) من قبل الشركات الأمريكية المملوكة لأجانب. نقوم أولاً بنمذجة المعدلات الفعلية الحدية والمتوسطة للضرائب (EMTRs و EATRs) حسب الدولة، والصناعة، وطريقة التمويل، ثم نستخدم هذه المعدلات لحساب شبه مرونة الضرائب للاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار في الممتلكات والآلات والمعدات. نجد أن كلاً من الاستثمار في الممتلكات والآلات والمعدات، والاستثمار الأجنبي المباشر الممول من الأرباح المحتجزة، قد استجابا بشكل إيجابي لإصلاح TCJA، في حين أن الاستثمار الأجنبي المباشر الممول من إصدار أسهم جديدة أو من الدين لم يستجب. في الانحدارات على مستوى الدول لاستثمار الممتلكات والآلات والمعدات، فإن إدراج المتغيرات الكلية الاقتصادية يجعل معاملات معدلات الضرائب غير ذات دلالة إحصائية، مما يشير إلى أن الزيادة في الاستثمار بعد TCJA كانت مدفوعة بالنمو الاقتصادي العام. أما في الانحدارات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر الممول من الأرباح المحتجزة، فقد كانت معاملات الضرائب قوية حتى بعد إدراج المتغيرات الاقتصادية الكلية. كما تتوقع الأدبيات، فإن المعدلات الفعلية المتوسطة (EATRs) لها تأثير أكبر على الاستثمار عبر الحدود مقارنة بالمعدلات الحدية (EMTRs). وأظهرت الانحدارات على مستوى الصناعة داخل الدول أن للضرائب تأثيراً أكبر على الاستثمار في الممتلكات والآلات والمعدات مقارنة بالانحدارات على مستوى الدولة ككل، لكن معدلات الضرائب على مستوى الصناعة لا يبدو أن ليس لها أي تأثير على الإحفاظ بالأرباح.

5. دراسة Michael Overesch and Georg Wamser مقال بعنوان **Asymmetric Tax****2018: Effects on Outbound FDI**

تبحث هذه الورقة فيما إذا كانت الأنواع المختلفة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتأثر بشكل غير متناظر بالضرائب على الشركات. نقوم بتصنيف مشاريع الاستثمار وفقاً لعدة خصائص مثل الدافع العام وراء الاستثمار الأجنبي المباشر، ونوع النشاط التجاري، أو درجة تدويل الشركة متعددة الجنسيات. بعد ذلك، نقوم بتحليل كيف تؤثر الضرائب المحلية على عدد الاستثمارات الألمانية الصادرة إلى الدول الأوروبية. تكشف التحليلات عن وجود اختلافات كبيرة فيما يتعلق بتأثيرات الضرائب: فالاستثمارات المندمجة عمودياً أكثر حساسية للضرائب في دولة الاستضافة مقارنة بالاستثمارات الأفقية؛ كما يتم تقدير مرونة ضريبية أكبر عندما تُعتبر الأنشطة التجارية عالية التنقل؛ ووفقاً لحجج نقل الأرباح، فإن الشركات الفرعية التابعة لشركات أكثر تدويلاً تكون أقل استجابة للضرائب في دولة الاستضافة.

المطلب الثالث: الإضافة العلمية

من خلال ما يمكن إضافته من هذه الدراسة حاولنا التطرق لأوجه الاختلاف والتشابه بين الدراسات المذكورة سابقا :

1. **أوجه للتشابه :** في مجال الأبحاث الحديثة والمتقدمة حول الاستثمار الاجنبي المباشر كموضوع سائر لا ينقطع الحديث عنه ، حيث يحظى باهتمام كبير من طرف باحثين اقتصاديين ورجال اعمال ، وعلى إثر هذا تشابهت دراستي مع الدراسات السابقة من حيث ان جميعها تناولت متغير الضرائب كعامل مؤثر في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر سواء في شكل امتيازات او معدلات او مؤشرات الشمولية ، كما انها تشابهت مع دراسات المذكورة من حيث البعد او المنهج الوصفي والتحليلي والقياسي (ARDL,nardl,osl) ، لتحليل العلاقة بين الضرائب وبين حركة الاستثمار، وعلى غرار ذلك تضمنت دراستي بعدا مكانيا محليا الا وهو الجزائر كما تضمنته بعض الدراسات السابقة كدراسة ، كما انها تشابهت من حيث النتائج والتوصيات من خلال تخفيض الضرائب وتحسين الاستقرار وتقوية الإصلاحات الشاملة لتحفيز الاستثمار مع إدراك عوامل ضريبية اخرى التي تؤثر بشكل كبير في جذب الاستثمارات.
2. **أوجه الاختلاف:** تختلف دراستي عن بقية الدراسات من حيث البعد الزمني الدراسة حيث أنها تغطي الفترة ما بين 1997-2023 وهو ما يمنحها ميزة نسبية مقارنة مع الدراسات السابقة التي تضمنت سياقات زمنية أقدم ، مما طرأ تغير كبير على النمو الاقتصادية مما خلفته جائحة كورونا بالعالم ، كما انها اختلفت من حيث البعد المكاني حيث ان دراستي ركزت على الجزائر بشكل خاص مما يسمح بتحليل اكثر ارتباطا بالواقع المحلي ، من جهة أخرى دجت دراستي مؤشرين في نموذج قياسي واحد الا زعما مؤشر التنافسية الضريبية و مؤشر العبء الضريبي وذلك لقياس التأثير وهو ما لم تقم به الدراسات الأخرى غالبا التي ركزت على بعد ضريبي واحد فقط ، غير ان منهجية القياس التي ركزت عليها الدراسة موحدة وحديثة بحيث انتقلت من مؤشر تقليدي ITCI يعتمد على خمسة مجالات الى مؤشر جديد اكثر شمولا يضم 10 متغيرات تعكس بعمق للواقع الضريبي بخلاف الدراسات الأخرى التي اعتمدت على نماذج لا تعكس مؤشرا مركبا واحدا ، إضافة الى ذلك دراستي تسعى لقياس الموقع النسبي للبيئة الضريبية ضمن دول OCED وغيرها ، بخلاف الدراسات عبد الكريم وبن عمارة التي ركزت على حالة محلية واحدة (مجمع فرتيال عنابة) .

خلاصة:

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أدوات التمويل الخارجي التي تلجأ إليها الدول النامية لتحقيق النمو الاقتصادي، لما يوفره من رؤوس أموال، نقل للتكنولوجيا، وتوفير فرص العمل. إلا أن يحتاج إلى بيئة أعمال شاملة والتي تضم الاستقرار السياسي، الشفافية القانونية، كفاءة البنية التحتية وسهولة الإجراءات، لتشكل بذلك البيئة المثالية في جذب الاستثمارات الأجنبية، ويعتبر عامل الضرائب عنصرا مهما في ذلك. باعتبارها اقتطاعا ماليا إلزاميا تفرضه الدولة بلا مقابل مباشر، يستخدم لتحقيق أهداف مالية واقتصادية. أظهرت الدراسات أن ارتفاع العبء الضريبي قد يضعف من جاذبية الدولة، بينما تعد الحوافز الجبائية من العوامل المساعدة على استقطاب المستثمرين.

الفصل الثاني: الدراسة القياسية

تمهيد:

لقد تطرقنا في الفصل السابق إلى العلاقة بين الضريبة وتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر بالإضافة الى اهم الدراسات التي تناولت الموضوع بشكل مباشرة او غير مباشرة والتي ساعدتنا في فهم الموضوع واختيار الادوات المناسبة للتحليل وسنحاول في هذا الفصل دراسة أثر مختلف مؤشرات الضريبة واثرها على تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة. وسنعمد في دراسات القياسية على تحليل بيانات السلاسل الزمنية التي تغطي المتغيرات محل الدراسة، وللتأكد من خصائص البيانات والتحقق من مدى استقراره السلاسل الزمنية تم إجراء اختبارات جذر الوحدة باستخدام كل من اختبار فيليب بيرون PP واختبار ديكي فوار ADF.

على هذا الأساس تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث اساسية حيث في المبحث الاول الجانب النظري للدراسة في حين تم تخصيص المبحث الثاني للدراسة القياسية باستخدام نموذج الانحدار المتعدد اما المبحث الثالث والاخير فقد تم تخصيصه لمناقشة النتائج واستخلاص العلاقة.

المبحث الأول: الإطار النظري للدراسة

سنتطرق في هذا المبحث التعريف بمختلف متغيرات الدراسة والمتمثلة في، FDI مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر TCI مؤشر التنافسية، مؤشر العبء الضريبي TBI كما سنقوم بعرض المنهجية الكمية المعتمدة في الدراسة المتمثلة في طريقة الانحدار المتعدد لدراسة أثر المؤشرات السابقة على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر

المطلب الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة

1. مؤشر الاستثمار الاجنبي المباشر: Foreign Direct Investment

هو مؤشر قياس صافي تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر Fdi والذي يعتبر كمتغير تابع لدراستنا وقد تم الاعتماد على البيانات الممتدة من 1997 الى 2023 في الجزائر والمعلن عنها في صندوق النقد الدولي وتحليلها بما يتناسب مع نموذج الدراسة ، وتستخدم بيانات fdi للحساب مؤشرات اداء مختلفة مثل كثافة الاستثمار الاجنبي المباشر (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) وجاذبية هذا الاستثمار ومدى مساهمته في التوظيف ، تساعد هذه المؤشرات في تقييم أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على استثمارات الدول المضيفة.

2. مؤشر التنافسية الضريبية: Tax competitiveness index

يُعرف مؤشر التنافسية الضريبية TCI الدولي بأنه أداة تقيس مدى توافق النظام الضريبي في دولة معينة مع مبادئ أساسيين في السياسة الضريبية، وهما التنافسية والحيادية. يكون النظام الضريبي تنافسيًا إذا حافظ على معدلات ضرائب هامشية منخفضة، ويُعد حياديًا إذا سعى إلى تحصيل أعلى قدر ممكن من الإيرادات مع أقل تأثير سلبي على الاقتصاد. يقوم المؤشر بتقييم أكثر من 40 متغيرًا موزعة على خمسة محاور رئيسية تشمل: ضرائب الشركات، وضرائب الدخل الفردي، وضرائب الاستهلاك، وضرائب الممتلكات، وقواعد الضرائب الدولية، ويهدف إلى تقديم مقارنة نسبية بين أنظمة الضرائب في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD من حيث التنافسية والحيادية، مما يساعد على قياس مدى جاذبية النظام الضريبي للاستثمار وتحفيز النمو الاقتصادي.

وعلى هذا الأساس واستجابةً للحاجة تم قياس مؤشر التنافسية الضريبية بالنسبة لدولة الجزائر، ليضم عشرة متغيرات رئيسية تم الحصول عليها من صندوق النقد الدولي التي تعكس بدورها واقع الضريبة والبيئة الاستثمارية للدولة الا وهي: معدل

ضريبة الشركات، ومعدل ضريبة الدخل الشخصي، ومعدل ضريبة القيمة المضافة، ونسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي، والوقت اللازم لسداد الضرائب، وعدد المدفوعات الضريبية سنويًا، ووجود الحوافز الضريبية للاستثمار، ومدى استقرار النظام الضريبي، ومستوى القواعد الضريبية الدولية، ودرجة الضرائب المفروضة على الممتلكات.

وقد تم توحيد درجات جميع هذه المتغيرات ضمن مقياس من 0 إلى 10، بحيث تُخفض الدرجات للعوامل السلبية مثل ارتفاع الضرائب أو التعقيد الإداري، وتُرفع للعوامل الإيجابية مثل الاستقرار والحوافز، ثم يُحسب متوسط هذه الدرجات. وقد استُمدت هذه الطريقة من تقرير "مؤشر التنافسية الضريبية الدولي 2024" الصادر عن مؤسسة Tax Foundation.

المعادلة العامة:

$$10 \times \left(\frac{\sum_{i=1}^n S_i}{n} \right) = 100TCI$$

حيث:

TCI_{100} = مؤشر التنافسية الضريبية من 100.

S_i = الدرجة الموحدة للمتغير الفرعي i

N = عدد المتغيرات الداخلة في الحساب.

3. العبء الضريبي Tax Burden index

هو مركب يعكس المعدلات الهامشي مؤشر للضرائب على كل من الدخل الشخصي ودخل الشركات، بالإضافة إلى المستوى العام للضرائب (بما في ذلك الضرائب المباشرة وغير المباشرة المفروضة من جميع مستويات الحكومة) كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي GDP وهو مؤشر يقيس حجم الأعباء الضريبية الإجمالية التي يتحملها الأفراد والشركات داخل الاقتصاد، ويُستخدم لتقييم الأثر المالي العام للضرائب. يتكون المؤشر من:

(1) أعلى معدل لضريبة الدخل الشخصي،

(2) أعلى معدل لضريبة دخل الشركات،

(3) نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي.

ويُحسب المؤشر من 100 نقطة، حيث كلما كانت المعدلات مرتفعة زادت الأعباء وانخفضت النقاط. في الدراسة القياسية، يُوصى باعتبار مؤشر التنافسية الضريبية كمؤشر مركزي يعكس البيئة الضريبية من حيث الفعالية والجاذبية، ومؤشر العبء

الضريبي كمتغير مستقل ثانوي يُستخدم لقياس الأثر الكلي للضرائب على الأداء الاقتصادي أو على الاستثمار. تم الحصول على المعلومات من مؤسسة (Heritage Foundation.)

حيث يتم حسابه وفق العلاقة التالية:

$$\left(\frac{PIT + CIT + TRGDP}{3} \right) - 100 = TBI$$

حيث:

TBI مؤشر العبء الضريبي (Tax Burden Index) ، محسوب من 100 نقطة.

PIT أعلى معدل لضريبة الدخل الشخصي (Personal Income Tax Rate) ، معبر عنه كنسبة مئوية

CIT أعلى معدل لضريبة دخل الشركات (Corporate Income Tax Rate) ، معبر عنه كنسبة مئوية.

TRGDP نسبة إجمالي الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي. (Tax Revenue of GDP)

ملاحظة: كلما كانت المعدلات مرتفعة زادت الأعباء وانخفضت النقاط. والعكس بالنسبة لمؤشر التنافسية الضريبي حيث كلما ارتفع دل على تحسن النظام الضريبي.

المطلب الثاني: منهجية الدراسة

1. التعريف بالانحدار الخطي المتعدد: multiple Regression

يُعتبر الانحدار الخطي المتعدد من الأساليب الإحصائية المتقدمة التي تهدف إلى تحسين جودة النتائج البحثية من خلال الاستخدام الفعال للبيانات وتحليل العلاقات السببية بين المتغيرات. ويقوم هذا الأسلوب على بناء معادلة رياضية تربط بين متغير تابع وعدة متغيرات مستقلة، مما يساعد في تفسير السلوك الإحصائي للظاهرة محل الدراسة والتنبؤ بالقيم المستقبلية لهذا المتغير، اعتماداً على مجموعة من المتغيرات ويتميز هذا النوع من الانحدار بأنه لا يقتصر على طريقة واحدة، بل يشمل مجموعة من الأساليب التي تهدف جميعها إلى تحليل العلاقة بين متغير تابع مستمر وعدد من المتغيرات المستقلة، التي تكون غالباً

مستمرة أيضاً. ويعتمد هذا التحليل على فهم نمط التشتت أو الانتشار بين المتغيرات لاكتشاف العلاقات ذات الدلالة الإحصائية التي يمكن الاستفادة منها في التقدير والتنبؤ.¹

2. خطوات تحليل الانحدار المتعدد:

يعد تحليل الانحدار المتعدد عملية صعبة ومعقدة تتضمن مجموعة من الخطوات الرئيسية المتمثلة في:²

- تحديد المتغيرات المستقلة.
- تجميع المعلومات عن كل متغير.
- استكشاف العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.
- استكشاف العلاقة بين المتغيرات المستقلة.
- إجراء الانحدار المتعدد.

المبحث الثاني: تحليل البيانات والدراسة القياسية

تعد الضرائب من أهم العوامل الأساسية التي تؤثر في قرارات المستثمرين الأمر الذي يجعل من تحليل المؤشرات الضريبية أداة مهمة لفهم مدى جاذبية الدول للاستثمارات الأجنبية.

ولفهم هذه العلاقة بشكل مفصل نستخدم النماذج الإحصائية باعتبارها أداة لتحليل أثر هذه المؤشرات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وعلى ضوء ما سبق تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين أساسيين: المطلب الأول يشمل تحليل المنحنيات الخاصة بالمؤشرات الضريبية ، أما المطلب الثاني مخصص للدراسة قياسية تعتمد في مضمونها على مقارنة كمية من خلال استخدام نموذج الإنحدار المتعدد للتحقق من مدى قوة العلاقة والتأثير الإحصائي بين هذه المؤشرات الضريبية وتدفق الاستثمارات الأجنبية.

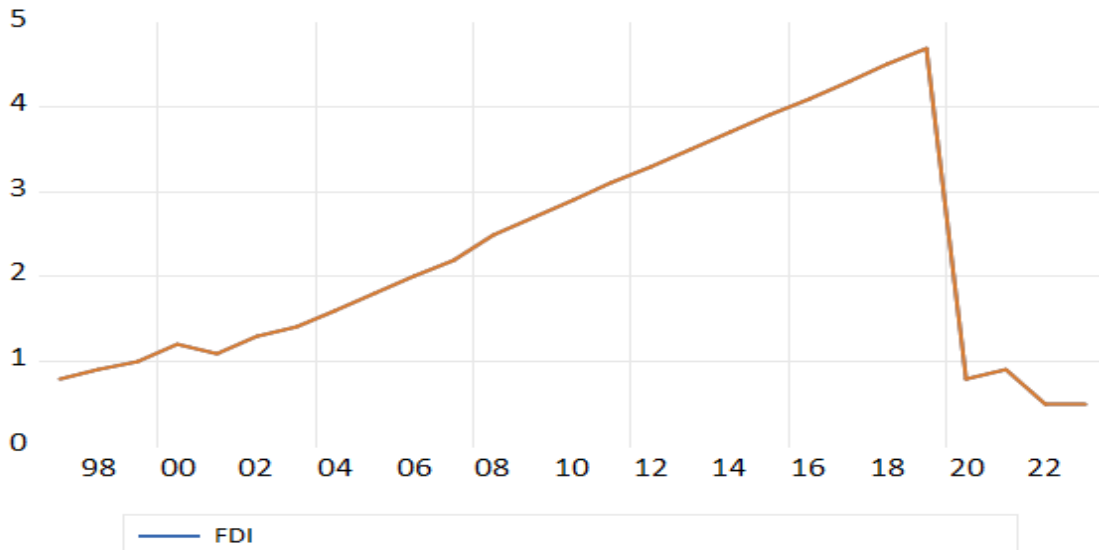
¹اسلمان، ثائر داود. الانحدار الخطي المتعدد: مفهومه ونموذج مطبق باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS. كلية التربية

الرياضية، جامعة بغداد، فرع العلوم النظرية، بدون تاريخ نشر.

² نفس المرجع السابق.

1. وصف بيانات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر fdi

الشكل (1-2): تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر



المصدر: مخرجات spss بالاعتماد على البيانات الواردة في <https://data.imf.org>

عرفت الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1997-2023 تطورات غير مستقرة في تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر ومن خلال المنحى السابق نلاحظ ان الاستثمارات الأجنبية عرفت انخفاضا نسبيا في بداية المرحلة بحيث سجلت أقل من 400 دولار سنويا وذلك في أواخر التسعينيات.

ومع مطلع الألفية الجديدة عرفت نموا واضحا وتغيرات مرتفعة في مؤشر الاستثمار الاجنبي المباشر وذلك نتيجة الإصلاحات التي انتهجتها الجزائر في الجانب السياسي والأمني والاقتصادي مستفيدة من تحسن أسعار النفط بحيث بدأت التدفقات تزداد تدريجيا الى ان تجاوزت 1 مليار دولار سنويا بحلول عام 2005.

ومع ذلك عرف المؤشر خلال فترة 2005-2018 نموا مستقرا حيث تراوحت الاستثمارات بين 2,5 دولار سنويا مع تسجيل ذروة في بعض السنوات خصوصا في سنة 2018 بحيث بلغت 3,5 دولار امريكي وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط (2010-2014) وجعل سوق الجزائري اكثر جذبا للمستثمرين وادخال بعض الإصلاحات لتشجيع الإستثمار الاجنبي المباشر مثل قانون الإستثمار سنة 2016 ، الذي جاء بمحاولة تخفيف بعض القيود رغم بقاء شروط مثل قاعدة

(51/49) التي كانت تلزم الشريك الأجنبي بعدم تجاوز 49% من رأس مال الشركة) بجانب تنفيذ مشاريع كبرى خاصة في قطاع المحروقات.

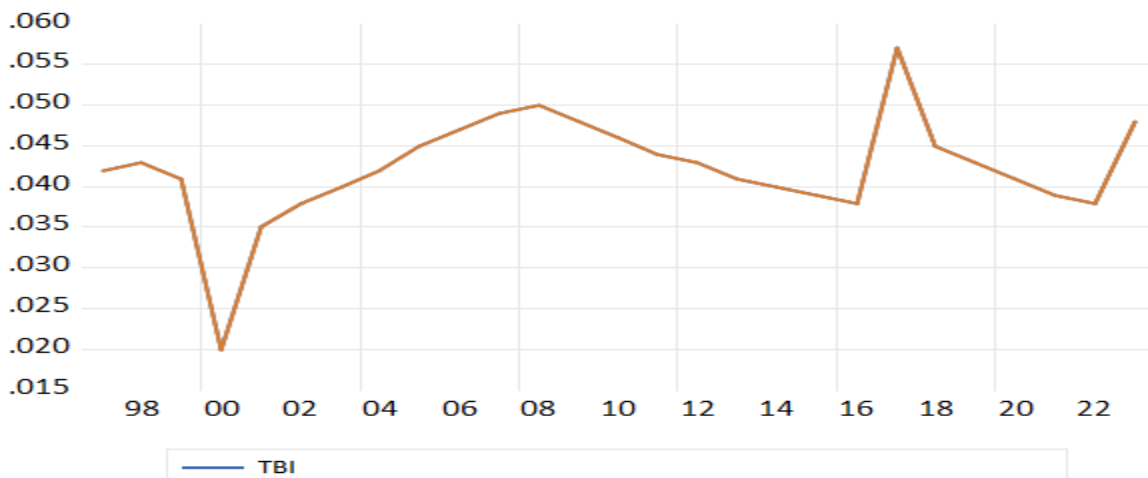
وإستمرت هذه الديناميكية حتى عام 2019 وذلك بسبب تدخل عدة عوامل ابرزها الحراك الشعبي الوطني وتغير السلطة، إضافة الى تداعيات جائحة كورونا مما ادى الى تسجيل انخفاض حاد وانحياز في الإستثمار الاجنبي المباشر الى حدود 1,3 مليار دولار في عام 2020 الى ان بلغ قيمة 870 مليون دولار سنة 2021.

بالإضافة إلى عامل آخر وهو فرض قاعدة الإستثمارية 51/49 والتي اعتبرها المحللين انها جزء من المشاكل التي تعيق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مما أدى الى حد جاذبية الإستثمار وتقليل ثقة المستثمرين.

ورغم هذه التحديات شهدت الجزائر بوادر تحسن في سنة 2023 حيث ازدادت التدفقات عموما الى قيمة 1,22 مليار دولار مقارنة بعام 2022 ، ويعزى هذا التغير الى إلغاء قانون 49/51 في معظم القطاعات وتبني نظاما جديدا يمنح امتيازات و حوافز ضريبية للمستثمرين وهذه الخطوة ساهمت في تحسين صورة بيئة الأعمال .وبالرغم من ذلك تواجه الجزائر تحديات إذا ما قورنت بالدول اخرى مثل تونس والمغرب في تحقيق مستدام لرؤوس الاموال الاجنبية وذلك من خلال تحسين بيئة الأعمال وتعزيز الشفافية والحوكمة وتنويع اقتصادها بعيدا عن الاعتماد على قطاع المحروقات.

2. تحليل منحني TBI مؤشر العبء الضريبي :

الشكل(2-2): مؤشر العبء الضريبي في الجزائر



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات spss

من خلال الشكل البياني السابق الذي يعرض مؤشر العبء الضريبي TBI خلال فترة 1997-2023 في الجزائر، حيث نلاحظ مستويات مضطربة وتذبذب واضح مايدل على غياب الإستقرار في السياسة الضريبية وتأثرها بالتغيرات الإقتصادية و المالية .

شاهدت الجزائر في أواخر التسعينات وبداية الألفية الجديدة اي (1997-2001) انهيارا حادا للمؤشر حيث انخفض من 4,2% الى أقل من 2% في ما يشبه انكماشاً قسريا اي الحصيلة الضريبية انخفضت من 2,3 مليار دولار الى 1 مليار دولار، ويرجع هذا الانخفاض الى الإصلاحات الإقتصادية الجزئية او ضعف في تحصيل الإيرادات الضريبية نتيجة إنخفاض أسعار النفط وهو ما أثر على القدرة الجبائية للدولة ، غير ان الفترة الموالية الجديدة ما بين (2001-2008) عرفت تصعيد تدريجي حيث بلغ ذروته في حدود 5% سنة 2005 ، وقدرت الحصيلة الجزئية 8,5 مليار دولار وهو ما يوضح توجه الدولة نحو تعزيز السياسة الضريبية وتوسيع قاعدتها الجبائية. في ظل لاستقرارالنسبي للنفط.

وقد عاشت الجزائر تراجع تدريجي بين سنتي 2009 ، 2015 بحيث اتخذ المؤشر منحى تنازليا حوالي 4% نتيجة لتراجع الإقتصادي و العالمي خاصة لإنخفاض النسبي لأسعارالنفط ، إضافة الى محاولة الدولة تشجيع مناخ الأعمال عبر تخفيف بعض الأعباء الضريبية.

إلا ان هذا التباطئ التدريجي لم يدم طويلا بحيث شهدت سنتي 2015-2017 ارتجال ضريبي بحيث جرى ارتفاعا حادا ومفاجئ لمؤشر من 3.8 ليصل الى 5.5% نتيجة خلفية الصدمة النفطية لعام 2014 التي دفعت الحكومة الى زيادة الضغط الجبائي لتعويض العجز وهو ما انعكس سلبا على مناخ الإستثمار وفي هذا السياق تحولت الضرائب من مورد سيادي منظم الى وسيلة انقاذ العجز في الميزانية، وتركت الإستثمارات الأجنبية في مواجهة مباشرة مع ضغوط مالية مفاجئة ما افقدت الجزائر ثقة المستثمرين الباحثين عن بيئة لا تهدد قدرتهم على اتخاذ قرارات إستراتيجية.

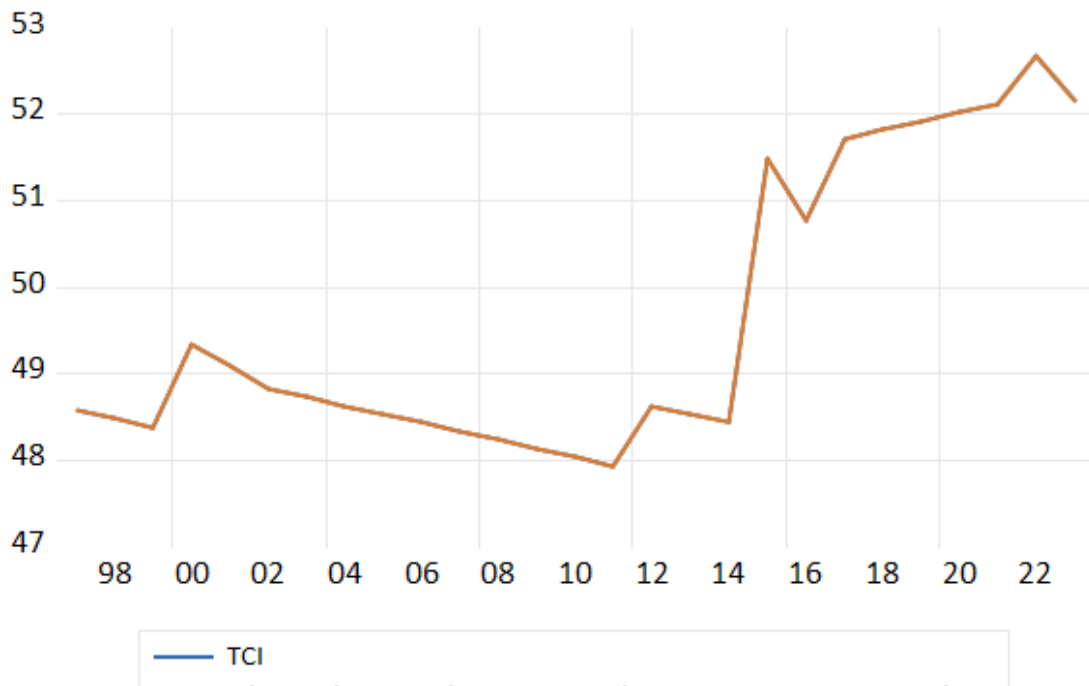
في المقابل تمثل فترة 2018-2019 فترة التراجع الحذر بحيث انخفض مؤشر العبء الضريبي الى حوالي 4% من الناتج المحلي الإجمالي اي تقريبا 7.2 الى 7.6 مليار دولار وذلك كان نتيجة الظروف السياسية الا وهو الحراك الشعبي في 2019 حيث لجأت الحكومة لتقليل الضغط الجبائي لتهدئة السخط الإجتماعي الحاصل انذاك.

مرورا بالفترة 2020-2021 حيث جرت جائحة كورونا وتراجع الحصيلة بحيث بلغ المؤشر أدنى مستوياته الى 3,5 و 3,8 % تقريبا اي حوالي 145- 150 مليار دولار في هذه المرحلة انكمش النشاط الإقتصادي بشكل حاد ورافقه انكماش في التحصيل الضريبي ويمكن وصف هذه الفترة على أنها استراحة من الضغوط الجبائية غير انها لم تكن مصحوبة بإصلاحات تشجع الإستثمارات طويلة الاجل..

ووصولاً لفترة 2021-2023 عودة العبيء دون إصلاحات بحيث ارتفع مجدداً نحو 4,5% إلى 4,8% حوالي 195 مليار دولار سنة 2023 وذلك نتيجة تعافي أسعار النفط وتحسن النسبي في الإيرادات ، وفي هذا السياق فإن المستثمر الأجنبي لا يرى فقط نسبا مرتفعة بل يعيش في بيئة ضريبية غير مستقرة تتأثر بالازمات أكثر مما تتأثر بالرؤية الاقتصادية .

3. تحليل منحى TCI مؤشر التنافسية الضريبية

الشكل (3-2): مؤشر التنافسية الضريبية في الجزائر



المصدر: مخرجات spss بالاعتماد على البيانات الواردة في tradingeconomics.com

يبرز المنحنى السابق منحى مؤشر التنافسية الضريبية TCI خلال فترة 1997-2023 ، بحيث سجلت انطلاقة المؤشر عند قيمة 5,48 في عام 1997 ليشهد تحسناً تدريجياً اي 3,49 نقطة خلال سنة 2000 ، ثم بدأ يتراجع بشكل متواصل حتى عام 2012 حيث وصل لأدنى مستوياته في هذه الفترة 47,8 نقطة وذلك ما يعكس تدهوراً في مناخ الأعمال بسبب تدهور مستوى الشفافية في النظام الضريبي و غياب الحوافز لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر وتشديد القيود الضريبية وقد ساهمت الازمة المالية العالمية في دعم هذا الانخفاض

ابتداء من سنة 2013 عرف المؤشر ارتفاعا تدريجيا ليسجل قفزة جوهرية مما يعد نقطة تحول مهمة في تنافسية النظام الضريبي وذلك من خلال تحسن رقمته الجبائية ، وتوسيع الوعاء الضريبي ليصل الى نحو 51 سنة 2015 ، ليتراجع قليلا سنة 2016 ليصل الى 50 نقطة سنة 2018.

مروا بسنتي 2019-2021 شهدت هذه المرحلة تقدم ملحوظ في التنافسية الضريبية بحيث عرفت المؤشر تحول ايجابي بلغ ذروته في حدود 52,5 نقطة عام 2021 نتيجة زيادة تنفيذ الإصلاحات واعتماد تعديلات وتخفيضات ضريبية لبعض القطاعات الإنتاجية الى جانب تسهيل التصريح الضريبي من خلال اجراءات الرقمنة.

وثلولا بمرحلة 2022-2023 بحيث سجلت تباطؤ جزئي وعدم استقرار مسار الإصلاحات خاصة في ظل التغيرات الاقتصادية و السياسية ومع ذلك بقيا المؤشر عند مستوى اعلى مما كان عليه قبل عقد الماضي لما يدل على بقاء اثرالإصلاحات السابقة

المطلب الثاني الدراسة القياسية

1. تحليل دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

لدراسة استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات نستخدم اختبارين هما كل من اختبار ديكي فولر الموسع ADF و فيليب بيرون PP مشاهدات قدر بي 27 مشاهدة من 1997 الى 2023 ، وكانت النتائج كالتالي :

جدول رقم (1-2): نتائج كل من اختبارات جذر الوحدة ADF و pp

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)

		<u>At Level</u>		
		FDI	TBI	TCI
With Constant	t-Statistic	-1.5557	-0.3457	-3.2367
	Prob.	0.4902	0.9047	0.0291
		n0	n0	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-0.7817	-1.6743	-3.3671
	Prob.	0.9546	0.7337	0.0779
		n0	n0	*
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.7592	0.9746	0.0934
	Prob.	0.3776	0.9078	0.7037
		n0	n0	n0
		<u>At First Difference</u>		
		d(FDI)	d(TBI)	d(TCI)
With Constant	t-Statistic	-4.9621	-6.7490	-7.0759
	Prob.	0.0005	0.0000	0.0000
		***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.3484	-6.8760	-6.8149
	Prob.	0.0011	0.0000	0.0000
		***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.0667	-6.3502	-7.2464
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000
		***	***	***

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)

		<u>At Level</u>		
		FDI	TBI	TCI
With Constant	t-Statistic	-1.4422	-0.6023	-3.2367
	Prob.	0.5461	0.8537	0.0291
		n0	n0	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-0.8289	-1.8288	-3.3671
	Prob.	0.9495	0.6614	0.0779
		n0	n0	*
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.7634	0.9746	-0.2530
	Prob.	0.3757	0.9078	0.5852
		n0	n0	n0
		<u>At First Difference</u>		
		d(FDI)	d(TBI)	d(TCI)
With Constant	t-Statistic	-4.9620	-6.7566	-6.4743
	Prob.	0.0005	0.0000	0.0000
		***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.3484	-6.8674	-6.3245
	Prob.	0.0011	0.0000	0.0001
		***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.0668	-6.4624	-6.6161
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000
		***	***	***

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not *MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من اعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج 12 eviews

حيث: ظهرت القيم المحسوبة لإحصائيات ستيودنت في السطر الاول في الخانات الموافقة لمتغيرات الدراسة ، في حين تشير القيم المظللة إلى القيم الحرجة (الجدولية) الوافية لنماذج ADF و PP وهي نفس القيم لكل متغيرات الدراسة ، أما القيم الموجودة بين قوسين فتدل على الاحتمال الحرج .

كشفت نتائج اختبارات جذر الوحدة باستخدام كل من اختبار ADF و PP تحتوى على جذر الوحدة ومنه فسلاسل غير مستقرة خلال الفترة الدراسة عند المستوى وهذا ما أكدته اختبار PP و ADF ، حيث كانت القيم المطلقة

للإحصائيات المقدره اكبر عن القيم الحرجة عند مستوى 5% مما يؤدي إلى قبول الفرضية البديلة اي المتغيرات غير مستقرة عند المستوى. ماعدى المتغير TCI الذي كان مستقر في مستوى حيث كانت قيمة المعنوية اقل من 0.05 . ولكن بعد أخذ الفرق الاول استقرت المتغيرات الباقية عند مستوى المعنوية 5% جميعها بالنسبة لكلا الاختبارات ADF و PP حيث سجلنا قيمة معنوية عند 5% ، ومنه يمكن في هذه الحالة إجراء المنهجية الأفضل للتكامل المشترك هي منجية التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود في إطار ARDL

2. نمذجة العلاقة :

بعد تحليل مؤشر المتغيرات المستخدم في الدراسة القياسية ، وتحديد درجة تكامل السلاسل الزمنية والتي استقرت كلها عند الفرق الاول ، سيتم فيما يلي تقديم نتائج تقدير نموذج التكامل المشترك وفق منهجية ARDL حيث يتم تقدير النماذج على النحو التالي :

$$FDI_t = f(TBI_t + TCI_t)$$

حيث ان :

FDI_t : صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في السنة t.

TCI_t : مؤشر التنافسية الضريبية International Tax Competitiveness

TBI_t : مؤشر العبء الضريبي: (Tax Burden Index)

3. تقدير النموذج والاختبارات التشخيصية

1-3 تقدير نموذج الخطاء غير المقيد واختيار فترات الابطاء المثلى لمتغيرات النماذج

قد عمدنا من خلال الدراسة إلى محاولة تغييرات فترات الابطاء التلقائية المعدلة ، والنتائج عن تقدير نموذج تصحيح الخطاء ARDL-ECM باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS ، وتظهر نتائج من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (2-2): اختبار فترات الإبطاء المثلة للنماذج المختارة والمقدرة

النموذج	فترات التأيير المستخدمة		فترات التأخير المثلى (p, q_1, q_2)
	p_1	q_1	
AIC	p_1	q_1	
النموذج	3	3	(3.3.3)

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10 انظر للملحق رقم (1).

بعد تحديد فترات الابطاء النموذج والتي تم اختيارها على معيا AIC حيث قدرت ب (3.3.3) وللتأكد كم وجود علاقة طويل الاجل نستخدم اختبار الحدود وكذا وجودة النموذج المقدر الأنسب بعد اخضاعه للاختبارات التشخيصية .

3-2 اختبار منهج الحدود Bounds test.

للكشف عن وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات ليتم استخدام اختبار الحدود bound test ، وذلك من خلال مقارنة قيمة F المحسوبة لمعاملات المتغيرات المستقلة المبطة بقيمة إحصائية F الحرجة ، وفق الحدود التي وضعها Pesaran and al .

ويتم الاختبار انطلاقا من الفرضية الصفرية والتي مفادها : انه لا توجد علاقة توازنية في الاجل الطويل بين المتغيرات

جدول رقم (2-3): نتائج اختبار الحدود للنماذج :

النموذج	القيم الحرجة					k	f.stat	النتيجة
	1%	2.5%	5%	10%	الحدود العليا			
معادلة نموذج	4.66	4.08	3.67	3.2	الحدود العليا	4	11.06148	معنوية اقل من 1% اي وجود علاقة طويلة الاجل

المصدر مخرجات برنامج Eviews 10 انظر للملحق رقم (2)

بعد تحديد نتائج اختبار الحدود للنماذج كما هو موضح في جدول رقم 3، قدرت قيمة الاحصائية فيشر f-stat للنماذج ب 11.06148 وهو ما يتجاوز الحدود العليا عند معنوية 1% التي وضعها peasaran، حتى القيمة 10% مما يؤدي إلى رفض فرضية عدم القائلة بعدم وجود علاقة طويلة الاجل تتجه من المتغيرات المفسرة إلى المتغيرات التابع وقبول الفرضية

البديلة ، القائلة بوجود علاقة طويلة الاجل ، ويمكن بذلك القيام باختيار التكامل المشترك للعلاقة التوازنية في الأجل الطويل لجميع النماذج .انظر للملحق رقم (2).

3-3- نتائج التقدير النموذج

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات بنسبة للنموذج التي قمنا بادرجها في هذه الدراسة ، يتم فيما يلي تقدير نتائج التكامل المشترك وتقدير العلاقة قصيرة الأجل وشكل العلاقة طويلة الاجل :

من خلال النتائج المقدمة في جدول تقدير ARDL في الأجلين الاجل القصير والذي يظهر في الجزء العلوي للجدول، في حين يظهر الجزء السفلي تقدير العلاقة طويلة الاجل من خلال النموذج المقدر سيتم تقديم تفسير لها في الاجل الطويل فيما يلي تقدير نموذج

جدول رقم (4-2): تقدير نموذج تصحيح الخطأ حسب منهجية ARDL بالنسبة لنموذج

ARDL Long Run Form and Bounds Test
 Dependent Variable: D(FDI)
 Selected Model: ARDL(3, 3, 3)
 Case 2: Restricted Constant and No Trend
 Date: 05/05/25 Time: 20:17
 Sample: 1997 2023
 Included observations: 24

Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	24.29154	4.738289	5.126647	0.0009
FDI(-1)*	-0.596499	0.175094	-3.406738	0.0093
TBI(-1)	-0.546051	0.096855	-5.637843	0.0005
TCI(-1)	48.45670	40.91551	1.184311	0.2703
D(FDI(-1))	-0.332111	0.178060	-1.865163	0.0091
D(FDI(-2))	-0.376213	0.204877	-1.836287	0.1036
D(TBI)	-0.104273	0.233240	-0.447063	0.0067
D(TBI(-1))	1.117666	0.278181	4.017766	0.0039
D(TBI(-2))	0.886251	0.234910	3.772726	0.0054
D(TCI)	56.22749	29.20273	1.925419	0.0904
D(TCI(-1))	77.38551	24.16347	3.202583	0.0126
D(TCI(-2))	83.72785	18.34974	4.562889	0.0018

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TBI	-0.915426	0.321366	-2.848551	0.0215
TCI	81.23513	52.58495	1.544836	0.0010
C	40.72349	16.04862	2.537507	0.0348

EC = FDI - (-0.9154* TBI + 81.2351*TCI + 40.7235)

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12

تقدير نموذج :

$$FDI_t = 40.7234 - 0.9154 * TBI_t + 81.2351 * TCI_t + \varepsilon_t$$

نلاحظ من جدول اعلاه ان قيمة γ (معامل تصحيح الخطأ) كانت سالبة 0.5964- ومعنوية بقيمة قدرت بـ 0.0093 وهي اقل من 0.05 وهذا ما يشير على ان نموذج طويل الاجل يصحح اخطاء نموذج قصير الاجل في فترة قدرها سنتين.

- تحليل نتائج تقدير الاجل الطويل

يتضح من خلال الجزء السفلي من الجدول ما يلي:

- ان متغير TBI قد أثر بشكل سلبي على المتغير التابع FDI في الاجل الطويل وذو معنوية مقبولة عند 2.15% (0.0215) وهي اقل من 5%، حيث يؤدي زيادة 1% الى نقصان FDI بـ 91.54%
- ان متغير TCI أثر بشكل ايجابي على المتغير التابع FDI في الاجل الطويل وذو معنوية مقبولة عند 0.1% (0.0010) وهي اصغر من 5%، حيث يؤدي زيادة 1% الى زيادة FDI بـ 8123.51%

4. اختبار النموذج:

4-1 الكشف عن جودة النموذج

في إطار التقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية والتي تقتضي أن تتبع أخطاء النموذج التوزيع الطبيعي ، والا تكون متحيزت وأن تكون مستقلة ولها أقل تباين ، ويفترض التحقق من استيفاء النموذج المقدر وفق منهجية ARDL لفروض هذه طريقة وذلك من خلال إجراء مجموعة من الاختبارات التشخيصية واهي ثلاث اختبارات:

1- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية Normality test

2- اختبار عدم الارتباط الذاتي بين الأخطاء Autocorrelation

3- اختبار عدم ثبات التباين Homocedqsticity

وقد جاءت النتائج كالتالي :

جدول رقم (5-2): ملخص نتائج الكشف عن جودة النموذج المقدر :

الاختبارات	JB	BG LM	ARCH
نتائج الاختبارات	$\chi^2=0.6627$	F=2.1510	F=0.4534
التشخيصية	(0.7197)	(0.1975)	(0.5081)

المصدر : مخرجات برنامج Eviews 10 انظر للملحق رقم (3)

بعد تحديد نتائج جودة النماذج المقدرة في الجدول رقم 4 يظهر التالي :

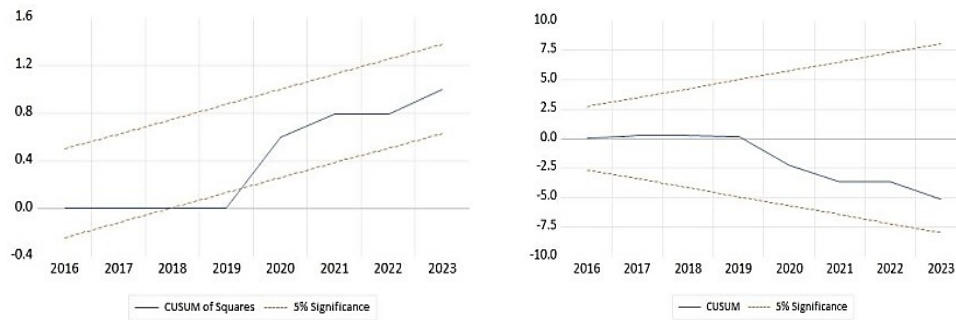
- ان احصائية Jarque-Berra كانت أكبر من 0.05 بنسبة لجميع لنموذج الدراسة مما يعني أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي .
 - ان احصائية P-value لإحصائية لاختبار BG LM تقول ان احصائية قيمة f أكبر من 0.05 ، ومنه نقبل فرض العدم : بعدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي لبواقي بالنسبة للنموذج .
 - يظهر اختبار ARCH ان القيمة الاحتمالية لإحصائية F أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 0.05 اذن نقبل فرض العدم ، أي ثبات التباين بالنسبة لجميع للنموذج.
- تظهر نتائج الاختبارات التشخيصية جودة النموذج من الناحية القياسية ، لذا سيتم تقدير نموذج التكامل المشترك في الأجلين . انظر الى الملحق رقم 3

2-4 اختبار الاستقرارية الهيكلية لمعاملات النموذج

للتأكد من خلو البيانات المستخدمة من أي تغير هيكلية ، قام Peearan بإجراء اختبارين يتم من خلالهما اختبار الإستقرارية الهيكلية لمعاملات النماذج في الأجلين القصير والطويل، حيث يمثل الاختبار الأول في اختيار المجموعة التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM ، اما اختبار الثاني فهو اختبار المجموعة التراكمي لمربعات البواقي المعاودة CUSUM of Squares ، حيث يتحقق الاستقرار الهيكلية للمعاملات المقدرة لنموذج ARDL

إذا وقع الشكل البياني لاختبارات كل من CUSUM و CUSUM of Squares داخل الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية 5% ، نرفض بذلك الفرضية الصفرية : المعلمات غير مستقرة ونقبل الفرضية البديل باستقرارها خلال فترة الدراسة

شكل رقم (4-2): اختبار المجموعة التراكمي المعاودة لكل من البواقي ومربعات البواقي بالنسبة للنموذج



المصدر: مخرجات برنامج 10 eviews

يتبين لنا من خلال الرسوم البيانية الموضحة أعلاه ، أن المجموعة التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM يقع فيداخل المنطقة الحرجة بالنسبة للنموذج ، ما يؤكد استقرار النموذج عند مستوى الدلالة 5% ، وكذلك الامر بالنسبة للمجموعة التراكمي لمربعات البواقي المعاودة CUSUM of Squared ، ومنه يمكن القول بأنه يوجد انسجام واستقرار بين نتائج الأجل الطويل ونتائج الأجل القصير للنموذج المقدر .

المبحث الثالث: نتائج الدراسة

يتناول هذا المبحث في تحليل ومناقشة نتائج نموذج الانحدار الذاتي للسلاسل الزمنية ARDL الذي تم استخدامه لقياس اصر عدد من المؤشرات الضريبية على تدفقات الإستثمار الاجنبي المباشر خلال فترة الدراسة ، وتشمل هذه المؤشرات مؤشر العبء الضريبي و مؤشر التنافسية الضريبية ويهدف تحليل الى تحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرات و الاستثمار الاجنبي المباشر اضافي الى معرفة ما إذا كانت العلاقة قصيرة ام طويلة الاجل .

المطلب الأول : تحليل ومناقشة نتائج النموذج :

قمنا في الدراسة القياسية ببناء نموذج ARDL يتعلق بحالة الجزائر وسيتم فيما يلي بتحليل ومناقشة النتائج المتوصل اليها في هذا النموذج التالي :

$$FDI_t = 40.7234 - 0.9154 * TBI_t + 81.2351 * TCI_t + \varepsilon_t$$

اظهرت نتائج ARDL العلاقة طويلة الأجل ان كل من مؤشر التنافسية الضريبية TCI ومؤشر العبء الضريبي لهما تأثيرا معنويا وملحوظا على الإستثمار الاجنبي المباشر في الإقتصاد المدروس.

1. تحليل نتائج مؤشر العبء الضريبي :

معامل TBI كانت قيمته الاحتمالية $p=0,0215$ وهي أقل من 5% مما يدل على دلالة احصائية قوية ما يعني ان هذا المؤشر جاء تأثيره سالبا ومعنويا، حيث يؤدي ارتفاع TBI بنسبة 1% الى انخفاض fdi بنسبة 91,54 ، وهذا ما يتوافق مع النماذج الاقتصادية الترتي ان الضرائب المرتفع تقلل من ربحية المشاريع الإستثمارية وتخلق بيئة استثمارية اقل جذبا خاصة في الدول التي تسعى لجذب fdi، وهذا ما يدل على ان النظام الضريبي مثقلا بالاعباء التي تشكل عقبة امام تدفق رؤوس الاموال الاجنبية ويحد من قدرة الاقتصاد على جذب مشاريع استثمارية طويلة الاجل .

2. تحليل نتائج مؤشر التنافسية الضريبية :

معامل TCI كانت قيمته $p=0,0010$ اي أقل من 1% مما يدل على دلالة معنوية عالية جدا بحيث ان نتائج اظهرت ان مؤشر TCI يؤثر بشكل ايجابي ومعنوي على fdi حيث ان تحسن تنافسية نظام الضريبي يؤدي الى تعزيز ثقة

المستثمرين ما يقابله زيادة ملحوظة في تدفقات fdi وهذا ما يبين اهمية توفر مناخ ضريبي مرن ، مستقر وواضح باعتباره عامل محدد في قرارات المستثمرين الدوليين .

3. نتائج معامل تصحيح الخطأ:

تظهر النموذج معامل تصحيح الخطأ سالب ومعنوي ما يعكس وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات ، وان الاقتصاد يتعافى تدريجيا بعد الصدمات ، وهو ما يعد مؤشرا على استقرار النموذج من ناحية الديناميكية .

ومن خلال مناقشة هذه النتائج يمكن تلخيصها في أبرز نتائج النموذج الى ان الضريبة تؤثر بشكل واضح على fdi من خلال تكلفة TBI و مؤشر تنافسية فقد تبين ان زيادة مؤشر TBI تؤدي الى تقليل حجم الاستثمارات الأجنبية ، على عكس مؤشر التنافسية الذي كان له تأثيرا وقويا وإيجابيا على fdi ما يدل على اهمية وجود نظام ضريبي فعال يتجاوب مع قرارات المستثمرين .

- وعلى ضوء ما سبق ، يمكننا تقديم التوصيات التالية :

- وجوب تخفيف العبء الضريبي الكلي على المستثمر الأجنبي مما يحفزهم على ضخ رؤوس الاموال ويعزز ثقتهم وقدرتهم التنافسية .
- تحسين مؤشر تنافسية النظام الضريبي من خلال تسهيل الاجراءات، وتوحيد معايير ضريبية .
- تشجيع الاتفاقيات الضريبية لتجنب الازدواج الضريبي وجعل بيئة استثمارية أكثر جذبا لاستثمارات .

المطلب الثاني : تحديد العلاقة بين الضرائب والاستثمار الاجنبي المباشر

تعد الضريبة من العوامل التي تؤثر على البيئة الإستثمارية بشكل هيكلي ، لما لها من دور في جذب الاستثمارات الاجنبية ، وقد تعددت المؤشرات المستخدمة في قياس الضريبة بين ما يعكسه العبء الضريبي و درجة التنافسية الضريبية . وفي هذا الصدد يسعى هذا المطلب لتحليل العلاقة بين كل من المؤشرين على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر من خلال نتائج النموذج الاقتصادي المقدر وقياس درجة تأثير الضرائب على قرارات المستثمرين .

1. العلاقة بين مؤشر تنافسية النظام الضريبي والإستثمار الاجنبي المباشر:

اظهرت النتائج ان العلاقة موجبة ومعنوية بدرجة قوية ، حيث ان زيادة مؤشر التنافسية الضريبية يقابله زيادة كبيرة في تدفقات الإستثمار الاجنبي المباشر ما يدل على أنه كلما كانت الضريبية أكثر تنافسية ومرونة كلما زادت قدرة الدولة على استقطاب الإستثمار الاجنبي المباشر ، فالمستثمر يميل الى البيئة التي تهيم له الحوافز الملائمة والشروط العادلة للتنافس.

2. العلاقة بين مؤشر العبئ الضريبي و الاستثمار الأجنبي المباشر:

كشفت نتائج النموذج ان العلاقة بين مؤشر العبئ الضريبي والإستثمار الاجنبي المباشر سالبة ومعنوية ، حيث ان زيادة مؤشر العبئ الضريبي ينتج عنه انخفاض في الاستثمار الاجنبي المباشر ما يبرز حقيقة ان ارتفاع الأعباء الضريبية تمثل تكلفة مباشرة على المستثمرين مما يقلل من رغبة الاستثمار ويحفزهم التوجه نحو اسواق بديلة.

3. العلاقة بين الضرائب و الاستثمار الاجنبي المباشر :

بناء على نتائج النموذج ، يمكن استنتاج ان الضرائب تؤثر على الإستثمار الاجنبي المباشر في اتجاهين مختلفين :

- اذا كانت مرتفعة وغير تنافسية (ارتفاع TBI وانخفاض TCI تؤثر سلبا وتعيق المستثمرين الأجانب .
- اذا كانت معتدل وتنافسية (ارتفاع Tci وانخفاض TBI تؤثر ايجابا وتشجع تدفق رؤوس الاموال الاجنبية .

ويمكن تلخيص العلاقة بين الضرائب و fdi على أنها علاقة طويلة الاجل بين مؤشرات الضريبية و تدفقات الإستثمار الاجنبي المباشر ، حيث ان ارتفاع مؤشر العبئ الضريبي له أثر سلبي على الإستثمار الاجنبي المباشر ما يعكس ان تكاليف الضريبة المرتفعة تمثل حافزا امام جذب الإستثمارات الأجنبية ، في المقابل كان لمؤشر التنافسية أثر ايجابي مما يدل على وجود نظام ضريبي شفاف وفعال يعزز من جاذبية الاستثمار .

الخاتمة

يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر من أهم الدراسات التي تحظى باهتمام كبير كونها يعد من الركائز الاساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز التنافسية في الاسواق المحلية ، وقد حاولنا من خلال هذه الدراسة معرفة أثر الضرائب الذي تعد من أبرز العوامل المؤثرة في قرارات المستثمرين الأجانب سواء من حيث مستوى العبء الضريبي او من حيث عدالة وشفافية النظام الضريبي .

وعلى إثر هذا السياق تمثلت الإشكالية المطروحة في التساؤل التالي : كيف تؤثر الضريبة على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر ؟

بناء على هذه الإشكالية وبالاعتماد على الفرضيات المصاغة وبعد عرض مختلف المفاهيم النظرية حول الضرائب والاستثمار الاجنبي المباشر و العلاقة الاقتصادية بينهما ، وبعد التعريف بمتغيرات الدراسة تم بناء نموذج قياسي واعتمدنا في هذا النموذج على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير تابع في حين تمثلت المتغيرات المستقلة في كل من مؤشر التنافسية الضريبية و مؤشر العبء الضريبي ، وبالمقابل تم الاعتماد على طريقة الانحدار المتعددة ARDL في الجزائر .

1- اختبار الفرضيات:

بنيت هذه الدراسة على 3 فرضيات ، وبعد الدراسة النظرية والقياسية توصلنا الى استخلاص النتائج التالية :

- الفرضية الاولى : يوجد أثر للضرائب على الاستثمار الاجنبي المباشر

بعد الدراسة القياسية وتقدير النموذج تبين بوضوح وجود علاقة طويلة الاجل بين متغيرات الضريبة (مؤشر العبء و التنافسية) وبين تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر مما يدل على ان الضرائب تؤثر فعليا على الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر .

- الفرضية الثانية : يوجد أثر ذو دلالة احصائية لمشر التنافسية الضريبية على الاستثمار الاجنبي المباشر:

من خلال الدراسة القياسية بينت النتائج وجود أثر ذو دلالة احصائية تمثلت في العلاقة الايجابية المعنوية بين مؤشر التنافسية وتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر ، فكلما ارتفعت درجة تنافسية النظام الضريبي في الجزائر زادت جاذبية البيئة الاستثمارية وارتفعت تدفقات الاستثمار .

- الفرضية الثالثة : يوجد أثر ذو دلالة احصائية لمؤشر العبء الضريبي على الاستثمار الاجنبي المباشر :

تظهر النموذج من خلال الدراسة القياسية وجود أثر ذو دلالة احصائية تمثلت في العلاقة السلبية و المعنوية بين مؤشر العبء الضريبي و تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر ، فارتفاع مؤشر العبء الضريبي ادى الى انخفاض ملحوظ في تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر ، وهو ما يدل على ان الأعباء الضريبية المرتفعة تعد عائقا في وجه الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر .

2. نتائج الدراسة :

- تؤثر الضرائب بشكل مباشر على قرارات المستثمرين الأجانب سواء من حيث لجوئهم الى السوق او التوسع فيه .
- تشجيع الاستثمار يفرض وجود انظمة ضريبية مرنة ومحفزة من خلال تخفيض معدلات الضرائب ومنح اعفاءات القطاعات الاستراتيجية
- الضرائب المرتفعة تعيق من توسع المشاريع الإستثمارية خاصة في الدول النامية .
- الضريبية تؤثر على الاستثمار الاجنبي المباشر من خلال تكلفة العبء الضريبي الذي يؤدي ارتفاعه الى تقليص جاذبية الدولة .
- التنافسية الضريبية تعتبر عاملا اساسيا في جذب الإستثمار الاجنبي المباشر من خلال اتجاه الشركات العالمية نحو الدول التي توفر انظمة ضريبية اقل تكلفة .

3. توصيات الدراسة .

ان أبرز ما توصلت عليه النتائج من خلال الدراسة ، ارتأينا لمجموعة من التوصيات التي من شأنها تعزيز تدفقات الإستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر كما يلي :

- تخفيض العبء الضريبي الكلي على المؤسسات و المستثمرين الأجانب من خلال اعادة النظر في نسب الضرائب وتخفيف الأعباء الغير مباشرة التي تعيق نشاط المستثمر .
- تبسيط النظام الضريبي عبر الحد من عدد الضرائب والإجراءات الضريبية المعقدة مما يعزز من سهولة الامتثال الضريبي .
- اصلاح الشفافية والاستقرار التشريعي الضريبي من خلال الحد من التغييرات المفاجئة في القوانين الجبائية .

- تعزيز تنافسية النظام الضريبي من خلال منح حوافز ضريبية موجهة القطاعات استراتيجية او مناطق ذات اولوية .
- رقمنة الإدارة الضريبية لتقليل من الفساد و العمل على مواءمة النظام الضريبي مع المعايير الدولية بما تنسجم مع الاتفاقيات الضريبية.

4. افاق الدراسة :

- أثر الضريبية على الإستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية .
- أثر الضريبية على الإستثمار الاجنبي الغير مباشر
- تأثير الازدواج الضريبي على تدفقات الإستثمار الاجنبي المباشر

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

أ. المذكرات والأطروحات الجامعية:

1. بن ساسي، شهرزاد. السياسة الجبائية ودورها في الاستثمار. مذكرة ماستر، تخصص قانون إداري، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة. (2013).
2. مالاوي، مصطفى. أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي. مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد كمي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة. (2019).
3. طير، عبد الحق. محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وجدواه في الجزائر. أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد تطبيقي وإدارة منظمات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة. (2018).
4. عبد المالك، نادية. البيئة المؤسسية وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر. مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد نقدي ومالي. (2016).
5. دنيا زاد، جحودي، ومريم، بن هارون. أثر الضرائب على قرار الاستثمار في المؤسسة: دراسة استقصائية للمؤسسات الإنتاجية بولاية قالمة. مذكرة ماستر، جامعة 8 ماي 1945، قالمة. (2016).
6. فاطمي، أمين. الأطر القانونية للتحصيل الجبائي. مذكرة ماستر، تخصص قانون اقتصادي، جامعة الدكتور الطاهر مولاي، سعيدة. (2016).
7. كماش، حسين، دور النظام المحاسبي المالي في تحسين عملية الرقابة الجبائية في الجزائر. أطروحة دكتوراه، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، (2024).

ب. المقالات الأكاديمية:

- بن مسعود، عطا الله. محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسات اقتصادية، مجلد 1، عدد 24، (سنة غير محددة).
- قاسمي، آسيا، ومحاجبية، نصيرة. تطور سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية. المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 12، عدد 4، (2020).
- درويش، إلياس، وعزوق، سميرة. الإطار المفاهيمي للضريبة والنزاع الضريبي. مجلة الفكر الاقتصادي، المجلد 2، العدد 8، (2020).
- صالح، فتيحة. النظام الضريبي الجزائري بين النصوص القانونية والواقع التطبيقي. مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 8، العدد 2، (2018).
- لوانسة، فوزي. فلسفة النظام الضريبي وهيكله في الجزائر. مجلة مفاهيم الدراسات الإنسانية والبحثية، العدد 5، (2019).

•

•

- فروم، محمد الصالح. محاضرات في مقياس قانون الضرائب المباشرة. جامعة سكيكدة، (2021-2022)
- بريشي، عبد الكريم. هيكل النظام الضريبي الجزائري في ظل الإصلاحات الضريبية. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 1، (2012).
- ناصر، مراد. تقييم فعالية الإصلاح الضريبي في الجزائر. مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 7، العدد 2، (2003).

ج. مصادر إلكترونية:

- سلمان، ثائر داود. (بدون تاريخ). الانحدار الخطي المتعدد: مفهومه ونموذج مطبق باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS كلية التربية الرياضية، جامعة بغداد، فرع العلوم النظرية.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Appiah-Kubi, H., Koomson, I., Asare, A. D., & Opoku, E. E. O. Impact of tax incentives on foreign direct investment: Evidence from Africa. *Sustainability*, 13(15), 8430, 2021.
2. Benkedidah, Soufyane. The role of fiscal reforms and measures in enhancing tax revenue in Algeria. *International Journal of Economic Perspectives*, 19(2), 556–570, 2025.
3. Erokhin, Vladimir. Tax effects on foreign direct investment—Just a rerouting. *The World Economy*, 46(9), 2803–2825, 2023.
4. Fletcher, Kathryn. Tax incentives in Cambodia, Lao P.D.R. and Vietnam. *IMF Conference Paper*. Retrieved from <https://www.imf.org/external/np/res/seminars/2002/cambodia/pdf/fletch.pdf>, 2002.

5. Frimpong, Samuel Kwadwo, Ofori, Daniel, & Nubuor, Saviour A. Research on Strategies to Attract and Retain Foreign Direct Investment (FDI) in Oil and Gas Industry in Ghana. *European Journal of Business and Management*, 5(18), 153, 2013.
6. Hayoula, Imane, & Abdat, Mourad. Evaluation of the Algerian tax system performance after tax reforms. *Management and Economics Research Journal*, 5(2), 2, 2023.
7. Kopsidas, Orestis, & Maska, Loukia. An examination of direct and indirect taxation in OECD countries and the case of Greece. *Edelweiss Applied Science and Technology*, 8(6), 1530, 2024.
8. Lloyds Bank. Tax rates in Algeria. *International Trade Portal*. Retrieved April 28, 2025, from <https://www.lloydsbanktrade.com/en/market-potential/algeria/taxes>, 2025.
9. Marcel, Dieudonné Toussaint Aimé. Impact of the Foreign Direct Investment on Economic Growth in the Republic of Benin. *Financial Markets, Institutions & Risks*, 3(2), 69, 2019.

قائمة الملاحق

Dependent Variable: FDI
 Method: ARDL
 Date: 05/05/25 Time: 20:17
 Sample (adjusted): 2000 2023
 Included observations: 24 after adjustments
 Maximum dependent lags: 3 (Automatic selection)
 Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
 Dynamic regressors (3 lags, automatic): TCI TBI INF
 Fixed regressors: C
 Number of models evaluated: 192
 Selected Model: ARDL(3, 3, 3)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
FDI(-1)	0.071390	0.207911	0.343368	0.7402
FDI(-2)	-0.044102	0.191134	-0.230740	0.8233
FDI(-3)	0.376213	0.204877	1.836287	0.1036
TBI	-0.104273	0.233240	-0.447063	0.6667
TBI(-1)	0.675888	0.250461	2.698573	0.0271
TBI(-2)	-0.231415	0.252450	-0.916677	0.3861
TBI(-3)	-0.886251	0.234910	-3.772726	0.0054
TCI	56.22749	29.20273	1.925419	0.0904
TCI(-1)	69.61472	24.66761	2.822111	0.0224
TCI(-2)	6.342340	18.27205	0.347106	0.7375
TCI(-3)	-83.72785	18.34974	-4.562889	0.0018
C	24.29154	4.738289	5.126647	0.0009
R-squared	0.965284	Mean dependent var		2.437500
Adjusted R-squared	0.900192	S.D. dependent var		1.343847
S.E. of regression	0.424553	Akaike info criterion		1.359162
Sum squared resid	1.441963	Schwarz criterion		2.144531
Log likelihood	-0.309941	Hannan-Quinn criter.		1.567520
F-statistic	14.82952	Durbin-Watson stat		2.110189
Prob(F-statistic)	0.000321			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

ARDL Long Run Form and Bounds Test
 Dependent Variable: D(FDI)
 Selected Model: ARDL(3, 3 3)
 Case 2: Restricted Constant and No Trend
 Date: 05/05/25 Time: 20:17
 Sample: 1997 2023
 Included observations: 24

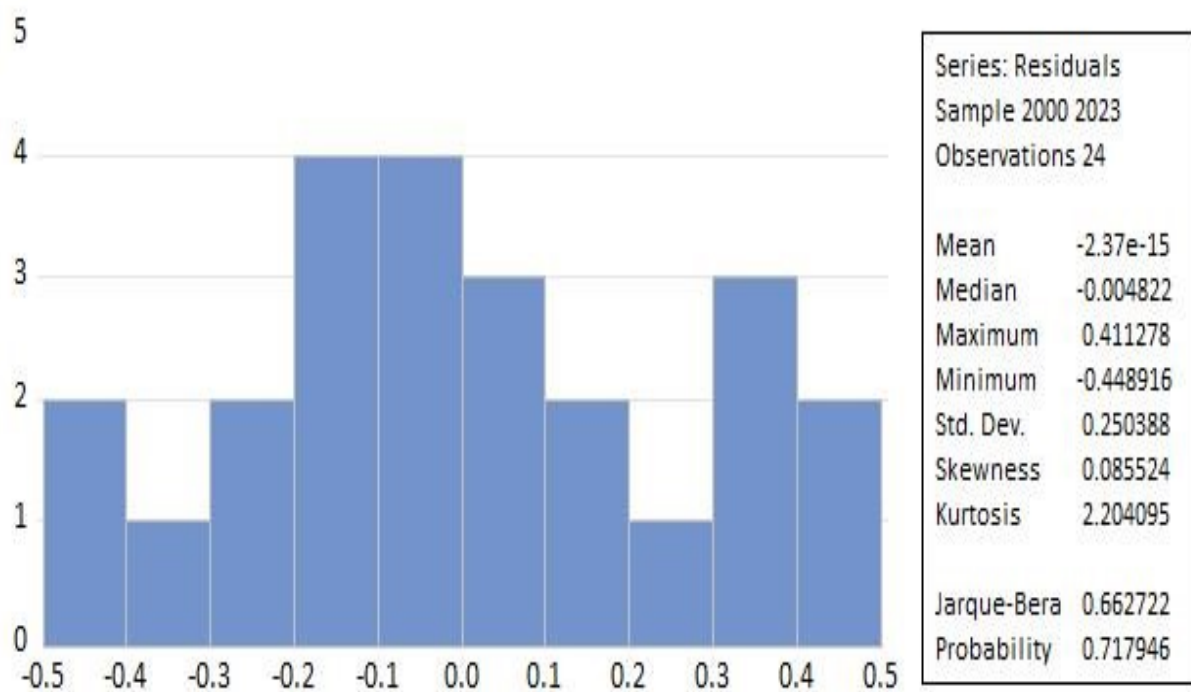
Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	24.29154	4.738289	5.126647	0.0009
FDI(-1)*	-0.596499	0.175094	-3.406738	0.0093
TCI(-1)	-0.546051	0.096855	-5.637843	0.0005
TBI(-1)	48.45670	40.91551	1.184311	0.2703
D(FDI(-1))	-0.332111	0.178060	-1.865163	0.0991
D(FDI(-2))	-0.376213	0.204877	-1.836287	0.1036
D(TCI)	-0.104273	0.233240	-0.447063	0.6567
D(TCI(-1))	1.117666	0.278181	4.017766	0.0039
D(TCI(-2))	0.886251	0.234910	3.772726	0.0054
D(TBI)	56.22749	29.20273	1.925419	0.0904
D(TBI(-1))	77.38551	24.16347	3.202583	0.0126
D(TBI(-2))	83.72785	18.34974	4.562889	0.0018

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TCI	-0.915426	0.321366	-2.848551	0.0215
TBI	81.23513	52.58495	1.544836	0.1610
C	40.72349	16.04862	2.537507	0.0348

EC = FDI - (-0.9154*TBI + 81.2351*TCI + 40.7235)

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic k	11.06148 3	10%	2.37	3.2
		5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66
Actual Sample Size	24	10%	2.618	3.532
		5%	3.164	4.194
		1%	4.428	5.816
		10%	2.676	3.586
		5%	3.272	4.306
		1%	4.614	5.966



Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.453416	Prob. F(1,21)	0.5081
Obs*R-squared	0.486103	Prob. Chi-Square(1)	0.4857

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 05/05/25 Time: 20:18

Sample (adjusted): 2001 2023

Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.053335	0.019567	2.725732	0.0127
RESID^2(-1)	0.144736	0.214945	0.673362	0.5081

R-squared	0.021135	Mean dependent var	0.062292
Adjusted R-squared	-0.025478	S.D. dependent var	0.067964
S.E. of regression	0.068825	Akaike info criterion	-2.431567
Sum squared resid	0.099474	Schwarz criterion	-2.332828
Log likelihood	29.96302	Hannan-Quinn criter.	-2.406734
F-statistic	0.453416	Durbin-Watson stat	1.709810
Prob(F-statistic)	0.508061		